مجلة جامعة الأقصى للعلوم الإنسانية، المجلد الرابع والعشرون، العدد الأول، ص٤١-٧٦، يناير ٢٠٢٠
ISSN ٢٥١٨-٥٨١٠

رؤية الاحتلال الإسرائيلي لإدارة قطاع غزة والموقف الأمريكي تجاهها ١٩٥٦-١٩٥٧م

د.عدنان أحمد أبو شبيكة *

DOI: 10.34065/1262-024-001-005

الملخص

اعتماداً على الوثائق البريطانية والأمريكية المنشورة كمصدر تاريخي أساس، تناولت الدراسة ذرائع إسرائيل تجاه احتلال قطاع غزة في ٢ نوفمبر ١٩٥٦م، وموقفها من هدنة رودس الموقعة مع مصر عام ١٩٤٩م، ورؤيتها لإدارة قطاع غزة، والمباحثات التي أجرتها حول ذلك مع مسؤولين أمريكيين في إدارة الرئيس الأمريكي دوايت إيزنهاور، ومع الأمين العام للأمم المتحدة داغ هامرشولد. وأيضاً تناولت الدراسة ما كان من عدم انسجام بين الرؤية الإسرائيلية والرؤية الأمريكية، والدور الذي لعبته على وجه الخصوص الإدارة الأمريكية تجاه إلزام إسرائيل بسحب قواتها المحتلة من قطاع غزة بعد أربعة أشهر من احتلاله.

الكلمات المفتاحية: احتلال قطاع غزة عام ١٩٥٦، والولايات المتحدة الأمريكية، وقطاع غزة.

The Israeli Occupation perception of managing Gaza Strip & the American attitude towards its : (1956-1957)

Abstract

Depending on the British & American published documents as a major historical source, this study showed the Israeli excuses towards occupying Gaza Strip on 2nd , Nov., 1956. And its response from "Roads treatment" which was signed with Egypt 1949, and its perception of managing Gaza Strip and the discussions which they had with US officials during the administration of US president "Dwight Eisenhower" and UN General-Secretary "Dag Hammarskjöld". Also, this study dealt with the lack of harmony between the Israeli perception and the American perception and the role that played especially by the American Administration toward

* جامعة الأقصى- غزة.

رؤية الاحتلال الإسرائيلي...

Forcing Israeli to withdraw its occupying army from Gaza Strip after 4 months of its occupation.

مقدمة:

شنت دولة الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٥٦م ومعها بريطانيا وفرنسا عدواناً عسكرياً ثلاثياً على مصر، بعد القرار الذي اتخذه الرئيس المصري جمال عبد الناصر في ٢٦ يوليو بتأميم شركة قناة السويس، وأسفر العدوان الذي بدأته إسرائيل في ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦م عن احتلال الدول الثلاث لأراضٍ مصرية، إضافة لاحتلال قطاع غزة من قبل إسرائيل؛ ونظراً للضغوط التي مارستها الأمم المتحدة، والدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي على الدول المعتدية، سحبت بريطانيا وفرنسا كامل قواتهما من الأراضي المصرية في ٢٢ ديسمبر ١٩٥٦م؛ أما إسرائيل فتلكأت لبعض الوقت عن الانسحاب من سيناء المصرية، ولم تقبل بالانسحاب من قطاع غزة الذي استمرت تحتله حتى ٧ مارس ١٩٥٧م.

أهمية الدراسة:

رغم قصر فترة مكوث الاحتلال الإسرائيلي في سيناء المصرية وقطاع غزة بعد احتلالهما عام١٩٥٦م، فقد استحوذ– ولا زال– العدوان الثلاثي على مصر، على اهتمام المشتغلين بالتاريخ، والسياسية، والقانون وحقول العلم والمعرفة الأخرى، فصدرت بشأنه دراسات أكاديمية عربية وأجنبية مهمة، بعضها تناولت أسباب شن العدوان وأهدافه، وأخرى تناولت ما جرى من مواجهات عسكرية خلاله، وما اتخذته الأمم المتحدة ودول كبرى كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي من موقف تجاهه؛ ورغم تعدد الدراسات الأكاديمية، فإن الحديث عن الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة عام ١٩٥٦م والتمسك بإدارته، غالباً ما أتي في سياق الكتابة عن العدوان الثلاثي ككل؛ ولهذا يعتقد الباحث بأنه لم يسبق من قبل التطرق لتفصيلات موضوع هذه الدراسة، خصوصاً وهي تعتمد في مصدرها الأساس على وثائق بريطانية وأمريكية. ولعل مما يمنح هذه الدراسة قدراً من الأهمية أنها تسلط الضوء على الحيز الذي شغله قطاع غزة– رغم صغر مساحته– في المباحثات التي أجرتها الأمم المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية مع دولة الاحتلال الإسرائيلي للانسحاب من الأراضي المصرية التي احتلتها خلال العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦م.

هدف الدراسة:

استمرت فترة الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة عام ١٩٥٦م ما يقارب أربعة أشهر، وعليه، تهدف الدراسة للتعرف على أسباب عدم التزام حكومة الاحتلال الإسرائيلية بتنفيذ انسحابها من قطاع غزة في الوقت الذي انسحبت فيه شريكتاها في عدوان ١٩٥٦م: بريطانيا وفرنسا من الأراضي المصرية.

إشكالية الدراسة:

تتمحور إشكالية الدراسة في التساؤلات التالية:

١- ما الذرائع التي ساقتها إسرائيل تجاه احتلالها لقطاع غزة عام ١٩٥٦؟

٢- ما الذي اشتملت عليه رؤية حكومة الاحتلال الإسرائيلية لإدارة قطاع غزة؟

٣- كيف بررت حكومة الاحتلال الإسرائيلية لما اشتملت عليه مقترحاتها ورؤيتها تجاه إدارة قطاع غزة؟

٤- ما مدى انسجام الرؤية الإسرائيلية تجاه إدارة قطاع غزة مع التوجهات السياسية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه المنطقة العربية حينئذٍ، ومع موقف ورؤية الأمم المتحدة؟

٥- هل الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة بعد أربعة أشهر من احتلاله، جاء لأن إسرائيل حققت أهدافها من وراء عدوانها، أم أن هناك أسباباً اضطرتها لفعل ذلك؟

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي، حيث عرض الباحث أحداثها عرضاً فيه تسلسل زمني- قدر الإمكان- استناداً لما ورد في المصادر التاريخية ذات العلاقة المباشرة بموضوعها؛ وخلال ذلك اجتهد الباحث في تفسير الأحداث وتحليلها سعياً للإجابة عن تساؤلات الدراسة.

مصادر الدراسة:

اعتمدت الدراسة كمصدر أساس على وثائق بريطانية وأمريكية منشورة للفترة الزمنية من أواخر عام ١٩٥٦م إلى أوائل شهر أبريل عام ١٩٥٧م، وهي على النحو التالي:

أولاً: وثائق وزارة الخارجية البريطانية، وهي عبارة عن نسخة مصورة عن الأصل ومُجمعة ومنشورة في المصدر التالي:

Israel Boundary Disputes With Arab Neighbours 1946-1964, Volume 9: 1956- 1957, Prepare: Toye,Patricia & Seay,Angela, Pear Tree Press Ltd, Stevenage Herts, London, 1995.

وسيرد ذكر الوثائق البريطانية مختَصَراً في متن الدراسة على نحو: (I.B.D.A.N.:1995:P._)

ثانياً: مجموعة الوثائق الأمريكية التي حررها متخصصون بوزارة الخارجية الأمريكية ونسخوا نصوصها من السجلات الرسمية لوزارة الخارجية الأمريكية، ومن سجلات مكتبة الرئيس الأمريكي دوايت أيزنهاور، ونشرت مُجمعة في المصدر التالي:

Foreign Relations of the United States, 1955–1957, Arab-Israeli Dispute, 1957, Volume XVII, Editor: Noring, Nina J. & Glennon, John P., United States Government Printing Office, Washington, 1990.

وسيرد ذكر الوثائق الأمريكية مختَصَراً في متن الدراسة على نحو: (F.R.U.S.:1990: p._)

وبالإضافة لذلك، اعتمدت الدراسة على مصادر أجنبية أخرى، منها:

1- Yearbook Of The United Nations 1956, Department Of Public Information United Nations, New York, 1957.

وسيرد ذكر الكتاب السنوي مختَصَراً في متن الدراسة على نحو: (Y.U.N.:1957: P._)

2- The daily Iowan newspaper, U.S.A., 1957.

3- Israel's Foreign Relations, Selected Documents, VoL. 1-2 , 1947-1974, Editor: Meron Medzini, Chairman of Editorial Board: Chaim Yahil, Ministry for Foreign Affairs, Jerusalem 1976 .(https://bit.ly/2I4ksz7)

وسيرد ذكر المصدر الإسرائيلي مختصراً في متن الدراسة على نحو: (I.F.R.:Vol.1-2)

قطاع غزة إدارياً قبيل العدوان الثلاثي:

كان لواء غزة واحداً من ألوية فلسطين الستة أواخر فترة الانتداب البريطاني، وقد ضم قضائي: غزة وبئر السبع، وتكون قضاء غزة من ثلاث مدن: (غزة والمجدل وخان يونس) و٥٤ قرية، وعلى إثر حرب عام ١٩٤٨م اغتصبت العصابات الصهيونية مدينة المجدل، ودمرت القرى الخمسة والأربعين تدميراً كاملاً. (الدباغ:١٩٩١، ج١، ق١١:٢- ١٢)، ولم يبق خارج سيطرة العصابات الصهيونية من قضاء غزة بعد توقف حرب عام ١٩٤٨م سوى مدينتين هما: غزة وخان يونس، وتسع قرى، وثمانية مخيمات للاجئين الفلسطينيين. (أمان:١٩٩١: ٣٠٧- ٣٠٨).

جرت في جزيرة رودس اليونانية وبرعاية الوسيط الدولي رالف بانش (Ralph Punch) مفاوضاتٌ بين الدول العربية ودولة الاحتلال الإسرائيلي، وقد أسفرت المفاوضات عن توقيع مصر اتفاقية هدنة مع إسرائيل في ٢٤ فبراير ١٩٤٩م. (متولي: 1974 :٢٤- ٣٠)، وبمقتضى الاتفاقية، وقعت مسؤولية إدارة ما تبقى من المناطق غير المحتلة من قضاء غزة على عاتق مصر التي عينت مسؤولاً مصرياً عليها تحت اسم: الحاكم الإداري العام للمناطق الواقعة تحت رقابة القوات المصرية بفلسطين. (يوميات الفرا: ٢٠١٢: ج٣: ٤٥٨). وفي ١١ مايو ١٩٥٥م صدر قرار عن مجلس

الوزراء المصري بتسميته قطاع غزة. (الأسطل:١٩٨٧ :٤)، وقد اشتمل على المنطقة الجنوبية من ساحل فلسطين على البحر المتوسط، وشكل ما نسبته ١,٣٣٪ من مساحة فلسطين التاريخية قبل نكبة عام ١٩٤٨م، وهو محصور في مساحة ضيقة تبدأ من رفح جنوباً إلى بيت حانون شمالاً، بمسافة تتراوح ما بين ٤٠- ٤٥ كم، ويتراوح عرضه ما بين ٥- ٧ كم. (موسوعة المعرفة الإلكترونية https://www.marefa.or) (رشيد: د. ت. ن: ٦٤)، وبلغ عدد سكان قطاع غزة عام ١٩٥٦م ما يقارب ٣٠٠.٠٠٠ نسمة بما فيهم ٢٠٠,٠٠ لاجئ، ممن هجروا وطردوا من مدنهم وقراهم العربية الفلسطينية عام ١٩٤٨م. (The Daily Iowan: 8/3/1957:1)

الذرائع الإسرائيلية تجاه احتلال قطاع غزة:

لم ينجُ قطاع غزة من العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦م، حيث تمكنت قوات الاحتلال الإسرائيلية من احتلاله كاملاً في ٢ نوفمبر ١٩٥٦م. (عبد الحميد: ١٩٦٤: ٩٢-٩٤)، وتلى ذلك أن عينت حكومة الاحتلال على رأس إدارته العسكرية عقيد يُدعى حاييم جاون (Chaim Gaon) الذي وصفته السفارة البريطانية بتل أبيب في تقرير صدر عنها بتاريخ ١٣ ديسمبر ١٩٥٦م بأنه "مغرور، وعديم الخبرة، ولديه ثقة مفرطة بنفسه، وأسلوبه وأسلوب كل إدارته العسكرية سبّبَ الكثير من الاستياء لدى السكان". كما أشار التقرير نفسه للملاحقات الأمنية التي تعرض لها وعانى منها الشبان العرب في قطاع غزة بتهمة الانتماء لمنظمات فدائية مصرية، ووصف التقرير حالة الشبان الذين يتم اعتقالهم باللاإنسانية، وشبّه محاكماتهم غير العادلة بالمحاكمات التي أعقبت انتهاء الحرب العالمية الثانية. (I.B.D.A.N.:1995:203).

رفضت دولة الاحتلال الإسرائيلي الامتثال للقرار (ES-I-997) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٢ نوفمبر ١٩٥٦م (*)، وغيره من قرارات دولية، وجاء في تقرير صادر عن بيرسون ديسكون (Pearson Dixon) ممثل المملكة المتحدة في الأمم المتحدة، أنه اجتمع- أي بيرسون- بتاريخ ٤ يناير ١٩٥٧م بمقر الأمم المتحدة في نيويورك بسفير دولة الاحتلال الإسرائيلي

(*) من بين أبرز ما نص عليه القرار: دعوة جميع الأطراف المشاركة في الأعمال العدائية بالمنطقة بوقف إطلاق النار، ووقف أي تحرك للقوات العسكرية، وحث الأطراف الموقعة على اتفاقيات الهدنة الالتزام بنصوصها بدقة، وسحب قواتها إلى ما وراء خط الهدنة، وضرورة اتخاذ خطوات لإعادة فتح قناة السويس، واستعادة حرية الملاحة الآمنة فيها عندما يكون وقف إطلاق النار نافذاً. (Y.U.N.:1957:28)

بواشنطن ومندوبها في الأمم المتحدة آبا إيبان (Abba Iban) الذي أبلغه بشرط حصول حكومته على ضمانات من مصر أو الأمم المتحدة بالمرور الحر لسفنها من خليج العقبة كي تسحب قواتها المحتلة من شرم الشيخ. أما قطاع غزة فأشار إيبان إلى أن الأمر بحاجة إلى ترتيبات مناسبة. (I.B.D.A.N.:1995: 305)، وبناءً على ذلك انسحبت قوات الاحتلال الإسرائيلي في شهر يناير ١٩٥٧م من شبه جزيرة سيناء عدا شرم الشيخ، وعدا قطاع غزة. (مالك: ٢٠١٢: ٢٣٠).

طلبت مصر بإلحاح من الأمم المتحدة الضغط على حكومة الاحتلال الإسرائيلية كي تلتزم بالتنفيذ الكامل للقرار الدولي الصادر في ٢ نوفمبر ١٩٥٦م، وأكدت مصر للأمم المتحدة على تمسكها باتفاقية هدنة رودس التي تخولها حق إدارة قطاع غزة؛ ورفضت في ذات الوقت فصل مشكلة احتلال إسرائيل لمنطقة شرم الشيخ المصرية عن قطاع غزة الفلسطيني، وربطت سماحها وعدم عرقلتها لمرور السفن الإسرائيلية من العقبة بالانسحاب منهما معاً. (F.R.U.S.:1990:141). وفي البرقية التي وجهها بتاريخ ٢٥ ديسمبر ١٩٥٦م إلى وزير الخارجية المصري محمود فوزي الذي كان متواجداً في نيويورك، قال الرئيس جمال عبد الناصر: "... ستحاول إسرائيل الإبطاء في الانسحاب من قطاع غزة؛ لأن مطامعها فيه معروفة، وأرى أن يعلم الجميع والسكرتير العام بصفة خاصة، أننا على استعداد لاستئناف القتال إذا لزم الأمر لتحرير قطاع غزة...". (هيكل: ١٩٨٢: ٣٠٠).

لم تكن لدى رئيس وزراء حكومة الاحتلال الإسرائيلية دافيد بن غوريون (David Ben-Gurion) الثقة في قدرة هيئة الأمم المتحدة بالتعامل مع المشاكل الأمنية على حدود قطاع غزة، وكانت قناعته بأن لا بد من الاعتماد على النفس، لأن لا جهة في العالم يمكن أن تهتم باحتياجات مستوطنيه الأمنية (Khouri: 1966:436). وعليه، فقد سارعت وزارة خارجية حكومة الاحتلال الإسرائيلية في ٤ نوفمبر ١٩٥٦م بالطلب من رئيس هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة بمغادرة أعضاء الهيئة قطاع غزة وعدم التواجد فوق أرضه. (Y.U.N.:1957:29). وأعلن بن غوريون في ١٣ ديسمبر ١٩٥٦م أمام أعضاء الكنيست، بأن اتفاقية هدنة رودس الموقعة مع مصر عام ١٩٤٩م ماتت ولم تعد موجودة. (I.B.D.A.N.:1995:262) (نيف:٢٠١٥: ٥٨٨).

وادعى بن غوريون في اللقاء الذي جمعه بالسفير الأمريكي بتل أبيب إدوارد لاوسون (Edward Lawson) بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٥٦، بأن الأمم المتحدة سترتكب خطأً فادحاً إن أصّرت على

إعادة إدارة قطاع غزة لمصر. وفي لقاء آخر أجراه مع السفير الأمريكي ظهر الاثنين الموافق ٧ يناير ١٩٥٧م أكد بن غوريون على عدم اكتراثه باتفاقية الهدنة، لأنها وفقاً لادعائه أُنتهكت من قبل الرئيس المصري جمال عبد الناصر، الذي يدعم النشاط الفدائي الفلسطيني المنطلق من قطاع غزة، تجاه الأراضي العربية الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨م؛ وتساءل بن غوريون خلال لقائه بالسفير الأمريكي عن الفائدة التي ستعود على إسرائيل في حال تمسكت باتفاقية الهدنة، ورأى بأن إدانة الأمم المتحدة للاعتداء الإسرائيلي على الأراضي المصرية، وعلى قطاع غزة عام ١٩٥٦م قد يكون من الوجهة القانونية صحيحاً، لكنه من الناحية "الأخلاقية" كان خطأً كبيراً. (F.R.U.S.:1990: 12-13)

لم يقتصر تبرير ما جرى من اعتداء إسرائيلي على قطاع غزة عام ١٩٥٦م، على رئيس حكومة الاحتلال الإسرائيلية وحده، بل روج لنفس المبررات آخرون من الساسة الرسميين الإسرائيليين، فمستشار بن غوريون السياسي يعقوب هيرتسوغ (Jacob Herzog) الذي اجتمع في ١٥ نوفمبر ١٩٥٦م بلندن، بالمسؤول البريطاني بوزارة الخارجية البريطانية إيفون كيركباتريك (Ivone Kirkpatrick) أكد على أن حكومة الاحتلال الإسرائيلية تعتبر قطاع غزة قضية ذات أهمية كبرى، وأن الانسحاب النهائي منه خطوة لن تحدث، تفادياً لما أسماه عودة التوتر والعمليات الفدائية التي كانت تنطلق منه قبل احتلاله؛ وأكد هيرتسوغ على أن حكومته لن تستجيب للضغوط الدولية التي تُمارس عليها كي تتراجع عن موقفها الرافض للانسحاب من القطاع. (I.B.D.A.N.:1994:65).

وكما رفضت حكومة الاحتلال الإسرائيلية التقيد باتفاقية هدنة رودس الموقعة مع مصر عام ١٩٤٩م، فقد رفضت كذلك الفكرة التي بدأت تبرز داخل الأمم المتحدة بإدارة قطاع غزة من قبل الأمم المتحدة نفسها. وفي هذا الصدد قدم السفير البريطاني بتل أبيب جون والتر نيكولاس (John Walter Nicholas) تقارير عده لوزارة خارجية بلاده، منها: (I.B.D.A.N.:1995: 243,205,315).

١- تقرير صدر بتاريخ ٨ نوفمبر ١٩٥٦م، قال فيه: إن "إسرائيل ترغب بإجراء مفاوضات مباشرة مع مصر دون تدخل الأمم المتحدة، ولهذا يعتبر الإسرائيليون أن سيطرتهم على سيناء ستسهم في مساومة مصر وإجبارها على التفاوض، أما قطاع غزة فهو خارج دائرة المساومة [غير قابل للتفاوض بشأنه]".

٢- تقرير صدر بتاريخ ١٣ ديسمبر ١٩٥٦م، جاء فيه: "إن إسرائيل غير متحمسة لفكرة إدارة الأمم المتحدة لقطاع غزة، فبن غوريون يرى بأنها تجربة غير مسبوقة، ولا يوافق عليها، والحكومة الإسرائيلية قد تقبل بوضع قطاع غزة ضمن اتحاد اقتصادي كامل مع إسرائيل، على أن يُدار من قبلها، وتحت إشراف الأمم المتحدة".

٣- تقرير صدر بتاريخ ٧ يناير ١٩٥٧م، جاء فيه: "يرى بن غوريون بأن إدارة الأمم المتحدة لقطاع غزة لن يسهم في شيء، فالأمم المتحدة [من وجهة نظره] لن تتمكن من قمع أنشطة الفدائيين، والحل يكمن في إشراك الأمم المتحدة مع إسرائيل لمواجهة هجمات الفدائيين الذين يجدون تعاطفاً من السكان [في قطاع غزة]، والذين يسهم في تنظيمهم المصريون".

أعلنت وزيرة خارجية حكومة الاحتلال الإسرائيلية غولدا مئير (Golda Meir) أمام أعضاء حزبها- ماباي- في ١٠ نوفمبر ١٩٥٦م بأن: "قطاع غزة جزء لا يتجزأ من إسرائيل" (Masalha: 56 :1996)، ولهذا سارعت حكومتها إلى دمجه باقتصادها. (I.B.D.A.N.:1995:74)، ما يعني انتهاكها الصريح لاتفاقية هدنة رودس، وتنصلها منها منعاً لعودة الإدارة المصرية إلى قطاع غزة، وما يعني كذلك، ضمه للأرضي العربية الفلسطينية التي احتلتها عام ١٩٤٨م، انسجاماً مع نهجها ومخططها التوسعي الاحتلالي الصهيوني.

مذكرة ٢٣ يناير الإسرائيلية:

اشترطت حكومة الاحتلال الإسرائيلية في المذكرة التي قدمتها للأمين العام للأمم المتحدة داغ هامرشولد (Dag Hammarskjöld) بتاريخ ٢٣ يناير ١٩٥٧م، وللانسحاب من منطقة شرم الشيخ المصرية وضع تدابير تضمن لها حرية الملاحة في مضيق تيران وخليج العقبة (I.F.R.:Vol1-2) (Y.U.N.:1957:47)، وفيما يخص قطاع غزة، فقد تحدثت المذكرة عن اتخاذ حكومة الاحتلال تدابير فورية لسكان قطاع غزة من قبيل توفير الغذاء، والوقود والسلع الأساسية لهم، والبدء بإقامة مشاريع تنموية؛ وأشارت المذكرة إلى انتظام العمل في المؤسسات التعليمية والصحية والقضائية، وغير ذلك من مؤسسات خدماتية، من خلال موظفين محليين؛ وقالت حكومة الاحتلال الإسرائيلية في مذكرتها: "إن سيطرة قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة(*) على قطاع غزة لا يمكن أن يسهم في

(*) صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ٩٥٦م القرار (ES-I 199) الذي تبنى المقترح الكندي بتشكيل قوة دولية تابعة للأمم المتحدة، مهمتها الاشراف على تنفيذ وقف اطلاق النار، وفي ٧ تشرين الثاني

حل المشكلة؛ لأنها بطبيعتها قوة مؤقتة، وطبيعة عملها ومسؤولياتها ستجعلها عاجزة عن منع تجدد نشاط الفدائيين الذين تدعمهم مصر...". (I.B.D.A.N.:1995: 341-344). وحول ما ينبغي أن تكون عليه إدارة قطاع غزة، فقد جاء في المذكرة الآتي:

أولاً: يجب أن تكون إسرائيل مسؤولة عن الخدمات الإدارية، والزراعية، والصناعية، والتعليمية، والعمل، والرعاية الاجتماعية والكهرباء؛ ونظراً لأن ثلثي السكان المحليين من غير اللاجئين- المقدر عددهم ٨٠.٠٠٠ – كانوا معدمين، فإسرائيل ستستمر في تنفيذ المشاريع التنموية ليتمكن السكان من الاعتماد على أنفسهم.

ثانياً: ستستمر إسرائيل في دعم الإدارة المحلية بالمدن والقرى.

ثالثاً: ستستمر إسرائيل في تقديم التسهيلات الضرورية للأونروا.

رابعاً: على الأمين العام للأمم المتحدة إعداد برنامج للتسوية الدائمة لمشكلة اللاجئين العرب، بمن فيهم اللاجئين في غزة، وإسرائيل مستعدة للمساعدة والمساهمة الكاملة في ذلك.

خامساً: إسرائيل لا تسعى لضم قطاع غزة.

سادساً: لن تبقى قوات عسكرية إسرائيلية في قطاع غزة، وسيتم المحافظة على الأمن من قبل شرطة إسرائيلية.

سابعاً: توافق إسرائيل على تواجد بعثة للأمم المتحدة في قطاع غزة، إذ رغبت الأمم المتحدة بذلك. (I.F.R.:Vol 1-2) (I.B.D.A.N.:1995:344-345) .

جاءت مذكرة ٢٣ يناير الإسرائيلية مناقضة لاتفاقية هدنة رودس ١٩٤٩م، وغير مستندة لقرارات الأمم المتحدة؛ ومما يمكن ملاحظته في المذكرة، أن حكومة الاحتلال الإسرائيلية عرضت ما اعتبرته إنجازات اقتصادية تنموية تحققت، وأخرى ستعمل على تحقيقها، ويبدو أن هذا جاء كمحاولة منها لإقناع الأمم المتحدة بجدوى وفائدة استمرار احتلالها لقطاع غزة. وبناءً على ما سبق يرى الباحث ما يلي:

أولاً: في محاولة منها لقبول مذكرتها دولياً، اقترحت حكومة الاحتلال الإسرائيلية بأن تُدير قطاع غزة من خلال إدارة مدنية لا عسكرية.

/نوفمبر صدر القرار (ES-I1001) الذي اعتمد الخطة التي قدمها الأمين العام بشأن القوة الدولية (Y.U.N.:1957:29-31).

رؤية الاحتلال الإسرائيلي...

ثانياً: لم تأت مذكرة ٢٣ يناير الإسرائيلية على ذكر الأمم المتحدة كشريك فعلي في إدارة قطاع غزة، بل تحدثت عن تواجد بعثة دولية، ويبدو أن الأمر هنا يتعلق ببعثة مراقبة لا أكثر من ذلك.

ثالثاً: اقتراح تواجد بعثة للأمم المتحدة في قطاع غزة– إن أرادت الأمم المتحدة ذلك– جاء في سياق محاولة إسرائيلية لإضفاء غطاء دولي على احتلاله؛ ولعل هذا ما كان قد صرح به دافيد بن غوريون (David Ben-Gurion) للسفير الأمريكي في اللقاء الذي جرى بينهما بتل أبيب بتاريخ ٨ يناير ١٩٥٧م، حيث أبدى عدم ممانعته تجاه وجود الأمم المتحدة في قطاع غزة سعياً لما قال عنه: "إرضاء الرأي العام العالمي، وكي لا ينظر العرب لسكان القطاع باعتبارهم يعيشون تحت السيطرة الإسرائيلية". (F.R.U.S.:1990: 14) .

رد داغ هامرشولد على المذكرة الإسرائيلية:

استدعت أزمة العدوان الثلاثي على مصر عام١٩٥٦م تدخلاً ملحاً من قبل المنظمة الدولية، لما كان لذلك من تهديد للأمن والسلم الدوليين. (شلبي: ١٩٩٩: ٩٤)، ولهذا لعب الأمين العام للأمم المتحدة داغ همرشولد (Dag Hammarskjöld)– سويدي الجنسية– دوراً مهماً في المساعي الدبلوماسية التي كانت تُبذل لمعالجة الحالة المتوترة بمنطقة الشرق الأوسط، ولعل ما ميز دوره أنه لم يكن مجرد ناقل لمواقف الأطراف، بل كان يقدم مقترحاته، ويطلب أحياناً تخلي طرف من الأطراف عن موقف من المواقف المُتخذة. (الريدي: ٢٠١١: ١١).

شدد الأمين العام للأمم المتحدة خلال اللقاء الذي جمعه بممثل المملكة المتحدة في الأمم المتحدة بيرسون ديكسون (Pearson Dixon) بتاريخ ١١ يناير ١٩٥٧م، على وجوب امتثال حكومة الاحتلال الإسرائيلية للقرارات الدولية ذات الصلة بالعدوان الثلاثي. وفي تقرير أعده لوزارة خارجية بلاده بتاريخ ٢٢ يناير ١٩٥٧م، قال ديكسون: "... فكرة هامرشولد تقوم على أساس العودة لاتفاقية الهدنة الموقعة بين مصر وإسرائيل... وأن يُدار قطاع غزة من قبل المصريين والأمم المتحدة، وأما بخصوص مقترح إسرائيل سحب قواتها العسكرية من قطاع غزة مع بقائه تحت الإدارة المدنية الإسرائيلية، فقال هامرشولد:" لا يمكن له أن يتواطأ مع مسألة عدم امتثال إسرائيل لقرار الانسحاب الكامل...". (I.B.D.A.N.:1995: 327,346).

لم يتأخر رد هامرشولد على مذكرة ٢٣ يناير الإسرائيلية، إذ وبناءً على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (1123 XI –١٩ يناير ١٩٥٧م)، الذي دعاه لبذل مزيد من الجهود لإقناع إسرائيل بالموافقة على سحب قواتها المحتلة من شرم الشيخ وقطاع غزة، قدم هامرشولد لأعضاء الجمعية

العامة تقريراً له حول ذلك في ٢٤ يناير ١٩٥٧، وقال بشأن قطاع غزة: "إن الأمم المتحدة لا يمكنها تقديم أية مساعدة تجاه حالة مخالفة للوضع الذي أوجدته اتفاقية هدنة ١٩٤٩م، حتى لو كان ذلك بشخصية غير عسكرية". (Y.U.N.:1957:.47) ؛ ومما حمله تقرير هامرشولد كذلك: "إسرائيل لم تلتزم بالانسحاب الكامل وفقاً لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة... ولا يمكن للأمم المتحدة أن تغير في الوضع القانوني نتيجة عمل عسكري مخالف لأحكام ميثاقها... إن نشر قوات الطوارئ الدولية في قطاع غزة يجب أن يكون وفقاً للقانون الدولي ووفقاً لاتفاقية الهدنة وبعد موافقة مصر، وتوسيع صلاحيات ومسؤوليات الأمم المتحدة تجاه اللآجئين في قطاع غزة يتطلب كذلك موافقة مصر... إن إسرائيل في رسالتها بتاريخ ٢٣ يناير ١٩٥٧م تقدم مقترحات بشأن قطاع غزة لا يمكن التوفيق بينها وبين اتفاقية الهدنة..." (Y.U.N:1957: 47) (I.B.D.A.N.:1995: 358-366) .

رغم ما عرضته حكومة الاحتلال الإسرائيلية في مذكرة ٢٣ يناير ١٩٥٧م من تصورات وحلول مستقبلية للأوضاع الاقتصادية الصعبة التي كان يعيشها سكان قطاع غزة حينئذ، ورغم إعلانها الاستعداد للمساهمة في تسوية مشكلة اللآجئين الفلسطينيين، وحديثها الصريح عن عدم قدرة قوات الطوارئ الدولية في منع النشاط الفدائي الفلسطيني، فقد رفض الأمين العام للأمم المتحدة الرؤية الإسرائيلية لأسباب ودواعٍ قانونية محضة، لا تحيزاً لمصر التي لم تعلن تنصلها من اتفاقية هدنة رودس التي وقعتها مع إسرائيل عام ١٩٤٩م. وتجدر الإشارة إلى أن هامرشولد وفي رده على المذكرة الإسرائيلية رفض أي شكل من أشكال الوجود الإسرائيلي في قطاع غزة، سواء كان عسكرياً أم مدنياً، لأنه في الحالتين يعد احتلالاً مخالفاً للمواثيق والاتفاقيات والقرارات الدولية، التي تطلبت من هامرشولد بصفته الأمين العام للأمم المتحدة حينئذ، السعي والعمل من أجل الالتزام بتنفيذها.

رد الإدارة الأمريكية على المذكرة الإسرائيلية:

تجنبت الولايات المتحدة الأمريكية مشاطرة بريطانيا وفرنسا رؤيتهما وخطواتهما العدائية تجاه مصر بعد قرار تأميم قناة السويس. (مصطفى: ١٩٧٨: ١١٨)؛ وعلى قاعدة تجنب حدوث مخاطر كبرى، لم تفكر إدارة الرئيس الأمريكي دوايت أيزنهاور (Dwight Eisenhower) القيام بأية محاولة عسكرية لإجبار الرئيس المصري جمال عبد الناصر تقديم تنازلات بشأن قناة السويس. (McDermott: 2001:135-136)، حيث رأى أيزنهاور بأن العمل العدائي الذي شُن على مصر

عام ١٩٥٦م منح الاتحاد السوفيتي فرصة للتدخل إلى جانب مصر، وهذا مما يهدد بتقويض الخطة الأمريكية الرامية لمحاصرة المد السوفيتي في المنطقة العربية. (أحمد: ٢٠٠٧: ٦٦).

استدعى استمرار احتلال إسرائيل لشرم الشيخ وقطاع غزة تدخلاً أمريكياً مباشراً، خصوصاً بعد فشل مساعي هامرشولد؛ وبناء عليه، شدد وزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دالاس (John Foster Dallas) أثناء اللقاء الذي جمعه بوزيرة خارجية دولة الاحتلال غولدا مئير (Golda Meir) بتاريخ ٢٨ ديسمبر ١٩٥٦م على وجوب امتثال إسرائيل لقرار الجمعية العامة الصادر في ٢ نوفمبر ١٩٥٦م(*)، وعدم توقع دعم الولايات المتحدة الأمريكية لها في هجومها على مصر (I.B.D.A.N.:1995:322). وخلال اللقاء الذي جمعه بالسفير البريطاني في واشنطن بتاريخ ١٠ يناير ١٩٥٧م قال نائب مساعد وزير الخارجية الأمريكية بيري لامبتون (Perry Lambton) : "الموقف الأمريكي العام يسير باتجاه عدم حصول الإسرائيليين على أية ميزة نتيجة عملهم العسكري، وفي نفس الوقت، ينبغي بذل الجهد لتحسين الوضع السابق. إن وزارة الخارجية لم تقم إلى الآن بصياغة أفكار نهائية بخصوص مضيق تيران وقطاع غزة، لكنها ترى بأن منطقة قطاع غزة فقيرة، وبحاجة للمزيد من ميزانية الأمم المتحدة، خصوصاً وأن ثلاثة أرباع السكان فيها من اللاّجئين الذين تدعمهم وكالة الغوث الدولية (أونروا). وتؤكد وزارة الخارجية الأمريكية بأن المصريين أسهموا في دعم قطاع غزة الذي ينبغي حل مشكلته نهائياً في إطار التسوية النهائية للمشكلة الفلسطينية، أما حل مشكلته حالياً فيكمن في أن تتحرك تجاهه قوة من قوات الطوارئ الدولية، وأن تتولى شؤونه إدارة مدنية مصرية؛ ولن تشعر وزارة الخارجية الأمريكية بالرضا تجاه عودة القوات العسكرية المصرية إلى قطاع غزة". (I.B.D.A.N.:1995: 324-325).

لم تبدِ الولايات المتحدة الأمريكية تأييدها لما احتوته مذكرة ٢٣ يناير الإسرائيلية، وأصدرت وزارة خارجيتها في ١١ فبراير ١٩٥٧م مذكرة عكست الرؤية الرسمية الأمريكية لمعالجة الأزمة، وجاء في المذكرة بشأن شرم الشيخ ما يمكن اعتباره "فتوى" أمريكية طمأنت حكومة الاحتلال الإسرائيلية،

(*) القرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٢ نوفمبر ١٩٥٦م هو مشروع قرار تقدمت الولايات المتحدة الأمريكية في ٣٠ أكتوبر ١٩٥٦م إلى مجلس الأمن الدولي الذي فشل في اقراره بسبب استخدام بريطانيا وفرنسا حق نقضه، ولهذا عادت الولايات المتحدة وتقدمت به للجمعية العامة للأمم المتحدة التي وافقت عليه واعتمدته. (سيد أحمد: ١٩٩٣:٣٨١)

وحفظت ماء وجهها، حيث عدّت مضايق تيران وخليج العقبة مياهاً دولية. (مالك: ٢٠١٢: ٢٣١). أما قطاع غزة فجاءت الرؤية الرسمية الأمريكية تجاهه على النحو التالي: "... نحن نفهم بأن موقف إسرائيل هو إخلاء قواتها العسكرية من قطاع غزة شرط أن تبقى فيه إدارة مدنية وشرطة إسرائيلية في علاقة ما مع الأمم المتحدة. إن الولايات المتحدة الأمريكية ترى بأن الجمعية العامة للأمم المتحدة لا تمتلك سلطة الطلب من مصر وإسرائيل إجراء تعديل جوهري على اتفاقية هدنة عام ١٩٤٩م التي تعطي مصر الحق بالمسؤولية على قطاع غزة، وبناءً على ذلك نرى بوجوب انسحاب إسرائيل من قطاع غزة وبسرعة، على أن يُترك أمر تحديد مستقبله لمساعي الأمم المتحدة وجهودها الحميدة؛ وعلى الأمين العام للأمم المتحدة السعي والعمل من أجل ممارسة قوات الطوارئ الدولية لدورها على الحدود بين القطاع وإسرائيل. نحن ندرك ما تشكله المنطقة من مصدر لعمليات التسلل وعمليات الانتقام المسلح ضد إسرائيل، وهذا ما يتعارض مع نصوص اتفاقية الهدنة. ونحن ندرك ما يشكله قطاع غزة من تهديد وخطر كبير محتمل على إسرائيل بسبب وجود ما يقارب من ٢٠٠,٠٠٠ لاجئ فيه. إن الولايات المتحدة الأمريكية لن تدخر جهداً من أجل ضمان تحقيق النتيجة المرجوة والمنصوص عليها في القرار الدولي الصادر بتاريخ ٢ نوفمبر ١٩٥٦م".

(I.B.D.A.N.1995: 396-397) (F.R.U.S.:1990: 132-134).

لم تتوافق الرؤية الأمريكية مع الرؤية الإسرائيلية تجاه إدارة قطاع غزة، فحكومة الاحتلال الإسرائيلية كانت قد أعلنت عن انتهاء العمل باتفاقية هدنة رودس التي بموجبها أدارت مصر قطاع غزة، في حين أكدت مذكرة ١١ فبراير الأمريكية على صلاحيتها واعترفت بوجودها. وكذلك أيدت المذكرة الأمريكية نهج الأمين العام للأمم المتحدة هامرشولد في التعامل مع مشكلة احتلال قطاع غزة، رغم اعتراف الإدارة الأمريكية في مذكرتها بما سَببه قطاع غزة قبل ٢٩ أكتوبر١٩٥٦م من مشاكل أمنية لإسرائيل.

الرد الإسرائيلي على مذكرة ١١ فبراير الأمريكية:

انزعجت حكومة الاحتلال الإسرائيلية كثيراً مما احتوته مذكرة ١١ فبراير الأمريكية حول قطاع غزة، وعبرت عن موقفها خلال مباحثات أجراها ممثلوها مع مسؤولين أمريكيين، حيث صرح السفير الإسرائيلي بواشنطن آبا إيبان (Abba Iban) خلال لقائه بنائب وكيل وزارة الخارجية الأمريكية روبرت مورفي (Robert Murphy) في ١٢ فبراير ١٩٥٧م، بأن الرؤية الأمريكية تجاه قطاع غزة غامضة وتحتاج لتوضيح، وطلب إيبان من مورفي العمل على عدم فصل قطاع غزة عن دولة

رؤية الاحتلال الإسرائيلي...

الاحتلال الإسرائيلية، ورأى أنه في حال تم إنشاء نظام للأمم المتحدة في قطاع غزة، فإن هذا النظام سيكون بحاجة لاستدعاء حكومته كي تساعد في تقديم بعض الخدمات الأساسية للسكان. أما مورفي، فقد ذَكَّر إيبان بقرار ٢ نوفمبر ١٩٥٦م الذي ينص على انسحاب إسرائيلي غير المشروط خلف خطوط الهدنة. (F.R.U.S.:1990:145-146).

واقترح دافيد بن غوريون (David Ben-Gurion) خلال الاجتماع الذي عقده مع السفير الأمريكي بتل أبيب في ١٤ فبراير ١٩٥٧م، إرسال الولايات المتحدة الأمريكية لمندوبين عنها لإجراء دراسة مستفيضة حول مشاكل قطاع غزة واحتياجاته، لأن ذلك من شأنه– حسب رأي بن غوريون– الإسهام في إقناع الإدارة الأمريكية بجدوى أن تكون السلطة الإدارية فيه بيد حكومة الاحتلال الإسرائيلية، وتحت إشراف الأمم المتحدة. وتحدث بن غوريون للسفير الأمريكي عن خطط حكومته الاقتصادية المستقبلية في قطاع غزة، والتي ستقوم على أساس إقامة علاقة ما بين اقتصاد قطاع غزة واقتصادها، وعلى أن يصبح السكان الأصليون الذين يتراوح عددهم ما بين ٨٠,٠٠٠ – ١٠٠,٠٠٠ وحدة ذات اكتفاء ذاتي، وعلى أن ينخرط ثلثهم في الزراعة، وثلثاهم يعملون في الصناعة والتجارة المحلية. أما اللاجئون الذين يتراوح عددهم ما بين ١٥٠,٠٠٠–٢٠٠,٠٠٠ لاجئ، فقد تحدث بن غوريون عن استعداد حكومته بالمساهمة في تقديم مقترحات لحل مشكلة اللآجئين الفلسطينيين في قطاع غزة، بما في ذلك إعادة بعضهم للجزء المحتل من أرض فلسطين عام ١٩٤٨م. (F.R.U.S.:1990:172) .

استناداً لما سبق، يبدو أن بن غوريون ومن خلال حديثه للسفير الأمريكي حول نية حكومته تنفيذ مشاريع تنموية لانعاش قطاع غزة اقتصادياً، قد حاول إقناع الإدارة الأمريكية– لم ينجح– بأن مدخل معالجة حالة التوتر الأمني على حدود قطاع غزة تكمن في تحسين أوضاع سكانه الاقتصادية الصعبة. ولعل مما يلفت الانتباه فيما جرى أثناء المحادثات بين بن غوريون والسفير الأمريكي، هو إبداء بن غوريون استعداد حكومته إعادة بعض– لم يحدد العدد– اللآجئين الفلسطينيين من قطاع غزة إلى أراضيهم العربية التي هُجروا منها عام ١٩٤٨م؛ والجدير ذكره أن حديث بن غوريون حول إمكانية السماح بعودة لاجئين فلسطينيين لم يكن يعني بأي حال من الأحوال موافقةً إسرائيلية على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ الصادر في ١١ سبتمبر ١٩٤٨م والخاص بعودة اللآجئين الفلسطينيين؛ ويبدو أن ما جاء عن بن غوريون كان محض حديث هدفه التخفيف من الضغط الدولي المطالب حكومته بالانسحاب من قطاع غزة. فالباحث الفلسطيني نور مصالحة

خلص في دراسته المتخصصة حول مشكلة اللآجئين الفلسطينيين في قطاع غزة، إلى أن الموقف الإسرائيلي الرسمي كان يرفض على الدوام وتحت أي ظرف من الظروف، عودة اللآجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم التي هجروا منها عام ١٩٤٨م، وأن القادة الإسرائيليين رأوا خلال الفترة من عام ١٩٥٦-١٩٥٧ بأن تواجد اللآجئين الفلسطينيين في قطاع غزة شكل تحدياً طويل الأمد لدولتهم، ولهذا دعوا إلى ضرورة ترتيب طرقٍ للهجرة إلى الخارج، ودعوا إلى توطينهم في الدول العربية، أو أي مكان آخر. (Masalha:1996: 67-68) .

ردت حكومة الاحتلال الإسرائيلية على مذكرة ١١ فبراير الأمريكية بمذكرة تسلمها وزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دالاس (John Foster Dallas) يوم الجمعة الموافق ١٥ فبراير ١٩٥٧م من السفير الإسرائيلي بواشنطن آبا إيبان (Abba Iban)؛ وخلال الاجتماع الذي عقداه ومدته ٧٥ دقيقة تقريباً قال إيبان لدالاس: "نحن نعتقد بأن اقتراحنا سيكون موضع تقدير واهتمام أمريكي، فالمذكرة بناءة روحاً ومحتوى، وهي تمثل الصيغة الأخيرة لآراء إسرائيل". (Iowan: 16/2/1957: 1).

رحبت حكومة الاحتلال الإسرائيلية في مذكرتها بموقف الولايات المتحدة الأمريكية المؤيد لمسألة المرور البحري الحر في خليج العقبة ومضيق تيران، أما قطاع غزة فقد عادت لتؤكد على ذات الموقف الذي كانت قد أعلنته من قبل. (F.R.U.S.:1990:172,166-167). وجاء في المذكرة بأن موقف إسرائيل من مشكلة قطاع غزة ينطلق من ثلاثة أمور:

أ-أمن إسرائيل وخصوصاً قرى الجنوب والنقب ومستعمراتها.

ب-الرعاية الاجتماعية والوضع الاقتصادي للسكان المحليين.

ت-مشكلة اللآجئين.

وكذلك جاء في المذكرة: "إسرائيل لديها كامل الاستعداد للقيام بجهد كبير للارتقاء بسكان قطاع غزة وإخراجهم من حالة الفقر والوضع المعيشي الكارثي الذي نما بشكل متزايد خلال فترة "الاحتلال المصري" [الإدارة المصرية]. وحكومة إسرائيل وضمن برنامج الأمم المتحدة، لديها الاستعداد لدفع تعويضات وتوطين جزء من اللآجئين العرب في قطاع غزة... ونظراً لما لقطاع غزة من أهمية، فإن حل مشكلته تكمن ببذل مزيد من الجهد لإيجاد ترتيب مناسب مع الأمم المتحدة. إن الخطوات المتوخاة على الفور، هي انسحاب القوات العسكرية الإسرائيلية، وعلى أن يتولى شأن قطاع غزة إدارة محلية إسرائيلية في إطار علاقة ما مع الأمم المتحدة. وترى إسرائيل ضرورة منع عودة الأوضاع

رؤية الاحتلال الإسرائيلي...

المضطربة التي نشأت منها الأعمال العدائية [الفدائية]. ويجب أن يكون هناك عهد جديد في العلاقات بين إسرائيل ومصر". وأيضاً اقترحت المذكرة الإسرائيلية إرسال بعثة من الأمم المتحدة لدراسة الأوضاع القائمة في قطاع غزة المحتل. (I.B.D.A.N.:1995: 428-430).

لم تحمل مذكرة حكومة الاحتلال الإسرائيلية التي أصدرتها في ١٥ فبراير جديداً عند مقارنتها بمذكرتها التي كانت قد أصدرتها بتاريخ ٢٣ يناير ١٩٥٧م، سوى إبداء الاستعداد لدفع تعويضات، وتوطين جزء من اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة، لا إعادتهم إلى أراضيهم المحتلة منذ عام ١٩٤٨. ويُلاحظ بأن مذكرة ١٥ فبراير الإسرائيلية اقترحت إشراك الأمم المتحدة في إدارة قطاع غزة، ولكن دون التطرق للمهام الإدارية التي يمكن أن توكل لها كشريك إلى جانب الإدارة المحلية الإسرائيلية؛ وهنا يمكن القول: إن تمسك حكومة الاحتلال الإسرائيلية بإدارة قطاع غزة لا زال قائماً، وأن لا تغير ملموساً وواضحاً طرأ على الموقف والرؤية الإسرائيلية.

ونظراً لأن لا جديد طرأ على الموقف الإسرائيلي، فقد صدر بيان عن الرئاسة الأمريكية بتاريخ ١٧ فبراير ١٩٥٧م حول موقف الإدارة الأمريكية من استمرار رفض حكومة الاحتلال الإسرائيلية الانسحاب من قطاع غزة على وجه الخصوص، ومما جاء في نص بيان الرئاسة الأمريكية:

"كشرط وعلى نحو يرضيها، تُفضل إسرائيل بأن يتم التوصل لتسوية الوضع المستقبلي لخليج العقبة وقطاع غزة قبل سحب قواتها، وهذا لا ينسجم مع وجوب التزام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتسوية نزاعاتهم بالطرق السلمية، وبالامتناع عن استخدام القوة، أو حتى التهديد باستخدامها... المملكة المتحدة وفرنسا اللتان احتلتا ومعهم إسرائيل أجزاءً من الأراضي المصرية، انسحبتا فوراً رداً على قرار الأمم المتحدة بالانسحاب، وأجّلت الدولتان حل مشاكلهم مع مصر لما بعد الانسحاب، ولم يجعلوا من حل مشاكلهم مسبقاً مع مصر شرط للانسحاب. الولايات المتحدة الأمريكية ترى بأن تحذو إسرائيل حذو الدولتين [أي عدم وضع شروط مسبقة للانسحاب]..."

(I.B.D.A.N.: 1995: 402).

تأسيساً على ما سبق، يمكن القول: إن النصف الأول من شهر فبراير لعام ١٩٥٧م حمل رؤى ومواقف رسمية أمريكية- إسرائيلية غير متفقة فيما بينها حول قطاع غزة، وقد تجلى هذا في مذكرة ١١ فبراير الأمريكية ثم مذكرة ١٥ فبراير الإسرائيلية، ثم بيان الرئاسة الأمريكية في ١٧ فبراير، ما يعني أن الإدارة الأمريكية لم تصل إلى نتيجة بعد، وهذا مما استدعى منها- أي الإدارة الأمريكية-

بذل المزيد من الجهد، وممارسة ضغوط على حكومة الاحتلال الإسرائيلية لإجبارها على الانسحاب كلياً من قطاع غزة.

التلويح بفرض عقوبات اقتصادية:

جرت داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة محاولات من قبل مجموعة الدول الأسيوأفريقية لاعتماد قرار بفرض عقوبات اقتصادية على إسرائيل. (سالم: ١٩٩٦: ٣٠٦)، وأعلن دالاس في ٥ فبراير أن الولايات المتحدة الأمريكية تنظر بجدية في إمكانية فرض عقوبات على إسرائيل من خلال الأمم المتحدة. (Alteras:1985: 267)، إلا أن النقاش الذي كان مقرراً أن يجري يوم الاثنين الموافق ١٨ فبراير ١٩٥٧م في الجمعية العامة للأمم المتحدة حول الحالة المتوترة في الشرق الأوسط تأجل (lowan: 19/2/1957: p.1) بعدما تمكن الوفد الأمريكي في نيويورك من الحصول على موافقة الأمين العام للأمم المتحدة بالتأجيل لمدة يوم واحد. (I.B.D.A.N.:1995: 409). وسعياً منه لمزيد من التأجيل، أرسل بن غوريون مساء ١٨ فبراير ١٩٥٧م ومن خلال السفارة الأمريكية بتل أبيب رسالة عاجلة إلى وزير الخارجية الأمريكي دالاس، يزعم فيها بأن أي قرار سيصدر بفرض عقوبات على إسرائيل معناه ظلم تاريخي سيرتكب بحقها، ومعناه توجيه ضربة قاتلة للأسس "الأخلاقية" التي قامت عليها المؤسسة الدولية. (F.R.U.S.:1990: 200).

استجابت الولايات المتحدة الأمريكية لمناشدات بن غوريون بتأجيل النقاش داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة حول فرض عقوبات اقتصادية على إسرائيل، وبناء على ذلك، أرسل الرئيس الأمريكي دوايت أيزنهاور (Dwight Eisenhower) رسالة إلى بن غوريون في ٢٠ فبراير ١٩٥٧م، يقول له فيها: "... اعلم أن الجمعية العامة تخطط للنظر في المسألة مرة أخرى في ٢١ فبراير، واعلم أن التأجيل حينها قد يكون غير ممكن، ولا يمكن ضمان عدم اتخاذ الأمم المتحدة قريباً قرارات تنطوي على أثار خطيرة ما لم تتخذ حكومتكم قراراً فورياً بالانسحاب... وأود أن أعرب عن استيائي الشديد لضرورة أن تتخذ الولايات المتحدة موقفاً في الأمم المتحدة...". (F.R.U.S.:1990: 225-226).

أبدت إسرائيل تخوفاً من فرض عقوبات اقتصادية عليها، لكنها في الوقت نفسه لم تبدِ بعد تراجعاً عن موقفها تجاه مستقبل إدارة قطاع غزة، لهذا واجهت تلويح إدارة الرئيس أيزنهاور بفرض عقوبات اقتصادية عليها بحملة إعلامية قوية داخل الولايات المتحدة الأمريكية، وقد شارك في الحملة إيبان، ومئير، وموظفون في السفارة الإسرائيلية بواشنطن، والقنصلية الإسرائيلية بنيويورك، ومحاضرون جُلبوا بشكل خاص من إسرائيل. (Siniver:2015:75)، وحين كشف وزير الخارجية الكندي ليستر

رؤية الاحتلال الإسرائيلي...

بيرسون (Lester Pearson) لوزيرة الخارجية الإسرائيلية غولدا مئير (Golda Meir) عن خشيته من إمكانية فرض عقوبات اقتصادية على دولة الاحتلال بسبب رفضها الالتزام الكامل بالقرار الدولي الصادر في ٢ نوفمبر ١٩٥٦م، ردت مئير قائلةً له: "لا تستطيع إسرائيل السماح بعودة المصريين إلى قطاع غزة، وبالإمكان التخلي عنها في حال كانت منزوعة السلاح وتحت إدارة الأمم المتحدة... العقوبات يمكن أن تسبب معاناة هائلة للشعب... لكن يجب على الأمم المتحدة أن تدرك بأن معاناة إسرائيل ويأسها سيضطرها للقتال مرة أخرى". (Medzini: 2008: 280).

خطاب أيزنهاور والموقف الإسرائيلي تجاهه:

عقب رفض إسرائيل التجاوب مع المقترحات التي وردت في مذكرة ١١ فبرير الأمريكية، عُقد بتاريخ ١٨ فبراير ١٩٥٧م اجتماع في واشنطن بين وزراء خارجية: الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، والمملكة المتحدة، وكذلك كندا، وخلال الاجتماع عبر جون فوستر دالاس (John Foster Dallas) عن قلقه وانزعاجه من رفض إسرائيل الانسحاب من قطاع غزة، وحذر من إمكانية أن يؤدي ذلك لمزيد من التعطيل للملاحة في قناة السويس(*)، وبالتالي تضرر مصالح دول أوروبا الغربية؛ كما حذر دالاس من إمكانية ازدياد التقارب العربي السوفييتي في حال شعرت الدول العربية أن إسرائيل لديها تأثير دولي مكنها من مواجهة الضغوطات التي مارستها عليها الأمم المتحدة؛ وأكد دالاس أن على إسرائيل توقع عدم حصولها على ضمانات أكثر مما نص عليه قرار الأمم المتحدة رقم ٩٩٧ الصادر في ٢ نوفمبر ١٩٥٦م. (I.B.D.A.N.:1995: 407).

انطلاقاً مما سبق ذكره من مقتضيات مصلحة أمريكية– أوروبية غربية، حرص الرئيس الأمريكي أيزنهاور خلال اجتماعه في ٢٠ فبراير ١٩٥٧م بأعضاء من الكونغرس الأمريكي أن يشرح ويوضح لهم أضرار رفض حكومة الاحتلال الإسرائيلية الامتثال للقرار الدولي الصادر في ٢ نوفمبر ١٩٥٦م على الملاحة في قناة السويس، وعلى إمدادات النفط العربي، وما قد يتعرض له اقتصاد المملكة المتحدة وفرنسا من انهيار كامل، وكذلك من ازدياد للنفوذ السوفييتي في المنطقة العربية (F.R.U.S.:1990: 214-216) (Iowan:19/2/1957:1)

(*) عندما بدأ القصف الجوي البريطاني والفرنسي على مصر، أغرق المصريون عدداً من السفن التي كانت تعود ملكيتها لشركة قناة السويس قبل التأميم، مما أدى إلى إغلاق القناة وتعطل عملها (الشرع: ١٩٩٧: ٤٢١).

ولم يقتصر جهد ومساعي أيزنهاور عند حد الاجتماع بأعضاء من الكونغرس الأمريكي، بل قام مساء ٢٠ شباط ١٩٥٧ وهو عابس الوجه– حسب وصف المصدر– بمخاطبة الجمهور الأمريكي من خلال التلفزيون الوطني. (Little: 1993:563)، وقد تحدث أيزنهاور في خطابه الذي امتد لمدة نصف ساعة تقريباً عن دعمه وتأييده للأمم المتحدة، التي رأى بأن لا خيار أمامها سوى ممارسة مزيد من الضغط على حكومة الاحتلال كي تنسحب من الأراضي التي تحتلها بمنطقة الشرق الأوسط، ورأى بأن الحفاظ على مصالح دولة الاحتلال الآنية وطويلة الأمد يكمن في الالتزام بقرارات الأمم المتحدة، وبالثقة في الرؤية الأمريكية للمستقبل. وقال أيزنهاور كذلك: "إن إسرائيل تعد الانسحاب لحظة مشؤومة بالنسبة لها... إن اللحظة المشؤومة التي نقترب منها هي تلك التي سندرك حينها بأن الأمم المتحدة لم تعد قادرة على استعادة السلام في المنطقة... إن فشل الأمم المتحدة في إقناع إسرائيل بالانسحاب من شأنه أن يصعب على الولايات المتحدة الأمريكية تحقيق هدف خطتها التي تقوم على تقديم الدعم الاقتصادي والعسكري لدول المنطقة". (Iowan: 21/2/1957: 1).

لم يعلن دافيد بن غوريون (David Ben-Gurion) عن استجابته للنداء الذي وجهه له أيزنهاور (Eisenhower) في خطابه، وقال ليلة الخميس الموافق ٢١ فبراير ١٩٥٧م أمام أعضاء الكنيست: "... هناك مقاربة كبيرة مشتركة بيننا وبين الشعب الأميركي لتراث الكتاب المقدس، وشعورنا بالتقدير للشعب الأمريكي الصديق، ومشاعرنا تجاهه بالامتنان للمعونات المعنوية والمادية التي قدمها لنا هذا الشعب وحكومته، لا يمكن أن تُضعفها مقترحات ضارة من قبل الحكومة الأمريكية-I.F.R.:Vol1) (2... إسرائيل لن تخضع للضغوطات بعودة الوضع الذي كان قائماً في قطاع غزة... يجب التأكيد على أن مصر لن تعود إلى قطاع غزة بشكل مباشر أو غير مباشر، وعلى الأمم المتحدة وإسرائيل التوصل إلى تسوية متفق عليها تضمن الأمن لإسرائيل والاستقرار في الجنوب والنقب، وتسهم في إعادة تأهيل السكان المقيمين الدائمين "المعدمين" جراء فترة "احتلاله" [إدارته] من قبل مصر، وتمهد الطريق لحل مشكلة اللاّجئين". (Iowan:22/2/1957:1).

واتهم بن غوريون في خطابه الأمم المتحدة وبمساعدة الولايات المتحدة، بممارسة التمييز بين دولته التي وصفها "بالديمقراطية"، ومصر التي وصف نظامها "بالديكتاتوري"، وصرح بأن لدى حكومته شكاوى وصفها بالمريرة تجاه الأمم المتحدة التي عدها في الوقت نفسه منظمة عالمية عظيمة. وأعلن بن غوريون في خطابه عن قرار حكومته الإسرائيلية بذل مزيد من الجهد بغية

التوصل لتفاهم مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية حول قطاع غزة، آملاً بألا يُغلق الباب أمام المزيد من المباحثات والنقاشات...". (F.R.U.S.:1990: 237-238)

أبقى بن غوريون الباب مفتوحاً أمام مزيد من المباحثات مع الولايات المتحدة الأمريكية، رغم عدم إعلانه الاستجابة لنداء أيزنهاور بالامتثال الكامل للقرار الدولي الصادر في ٢ نوفمبر ١٩٥٦م، والملفت في الأمر أن بن غوريون ركز في خطابه هذه المرة– ٢١ فبراير ١٩٥٧م– على رفض عودة الإدارة المصرية دون الحديث عن رفض الانسحاب من قطاع غزة، ما يعني أن تطوراً ما طرأ على الموقف الإسرائيلي. ويبدو مما حمله الخطاب من مديح للشعب الأمريكي، وشكر على ما قدمه من مساعدات لإسرائيل، وكذلك مما حمله الخطاب من اتهام للأمم المتحدة بالميل لمصر، إنما جاء كمحاولة من بن غوريون لاستعطاف الإدارة والشعب الأمريكي لصالح الموقف والرؤية الإسرائيلية من قطاع غزة، وبالأخص رفض عودته إدارياً لمصر.

تراجع في الموقف الإسرائيلي:

أعلن داغ هامرشولد (Dag Hammarskjöld) بتاريخ ٢٢ فبراير ١٩٥٧م وفي بيان له أمام أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة عن موافقة مصر تسلم قوات الطوارئ الدولية لقطاع غزة في حال انسحبت منه وبشكل كامل قوات الاحتلال الإسرائيلي. (Y.U.N.: 1957:51)، وكذلك أعلن عن اعتراف مصر بمشاكل قطاع غزة وتعقيدات وضعه، وبالمسؤولية طويلة الأمد للأمم المتحدة تجاه اللاجئين العرب. ومع تذكيره بما على أطراف اتفاقية هدنة رودس من التزامات، فقد اقترح هامرشولد نشر وحدة من قوات الطوارئ الدولية على طول خط الهدنة، وأن تعمل الأمم المتحدة وهيئاتها من أجل وضع نهاية لعمليات التسلل والتوغل عبر الحدود من كلا الجانبين، وأن يتم اتخاذ ترتيبات لحماية الأرواح والممتلكات من خلال إدارة مدنية جيدة، وقوة شرطة فعالة. وأكد هامرشولد في بيانه على أن توفير الأمن والاستقرار في قطاع غزة سيضمن وصول أكبر قدر ممكن من المساعدات للاجئين العرب، وسيشجع التنمية الاقتصادية فيه.

(I.B.A.N.:1995: 577-578) (Y.U.N.:1957:51)

لم يتحدث هامرشولد في بيانه صراحةً عن حق مصر في إدارة قطاع غزة،، ولهذا أكد لآبا إيبان خلال اللقاء الذي عقداه بتاريخ ٢٥ فبراير ١٩٥٧م في نيويورك، على وجوب فهم بيانه ضمن الحالة القانونية لاتفاقية هدنة رودس التي لا يمكنه أن يلغي أو ينتقص أي حقوق جاءت فيها لأي طرف. ورداً على السؤال الذي وجهه له إيبان إن كانت حصرية إدارة قطاع غزة ستكون للأمم المتحدة، قال

هامرشولد: "لمصر الحق في إدارة قطاع غزة بموجب اتفاقية الهدنة، وهذا أمر ملزم للأمانة العامة للأمم المتحدة". (I.B.D.A.N.:1995: 455-456).

أثمر الجهد الدولي والأمريكي على وجه الخصوص في إحداث تغيير مهم بموقف حكومة الاحتلال الإسرائيلية تجاه قطاع غزة، حيث قام السفير الإسرائيلي بواشنطن آبا إيبان مساء ٢٤ فبراير ١٩٥٧م بإبلاغ الوزير الأمريكي دالاس عن تراجع حكومته حيال إدارة قطاع غزة، شريطة أن تدخله قوات الطوارئ الدولية، وأن تُسند إدارته المدنية مؤقتاً للأمم المتحدة؛ وخلال ذلك، ترسل الأمم المتحدة (بعثة– لجنة) إلى قطاع غزة لدراسة أوضاعه، ومن ثم تقديم توصيات بشأنه، ورأى آبا إيبان بأن البعثة قد لا توصي بإدارة إسرائيلية، وقد توصي بأن تكون هناك علاقة ما بين إدارة الأمم المتحدة وإسرائيل، أو مصر، أو كليهما؛ وشدد السفير الإسرائيلي على أن الحل بالنسبة لقطاع غزة يجب ألا يكون مصرياً. (F.R.U.S.:1990:260–261,266).

رحب جون فوستر دالاس (John Foster Dallas) بالتطور الإيجابي الذي طرأ على موقف حكومة الاحتلال الإسرائيلية، ورحب باقتراح إيبان إرسال لجنة دولية إلى قطاع غزة، لكنه اشترط موافقة الأمين العام للأمم المتحدة على ذلك، وشدد دالاس على أن رفض عودة الوضع الإداري في قطاع غزة لما قبل ٢ نوفمبر ١٩٥٦م، لا يعني إزالة كل ما له علاقة بالوجود المصري، وإنما يعني أن توافق الأمم المتحدة على ما ستكون عليه إدارة قطاع غزة، وعلى أن يأخذ بعين الاعتبار موافقة مصر على ذلك. (F.R.U.S.:1990:264,266).

واصلت الولايات المتحدة الأمريكية ضغوطها لإلزام حكومة الاحتلال الإسرائيلية باتخاذ قرار الانسحاب من قطاع غزة، فحشدت لذلك فرنسا التي كانت تربطها بدولة الاحتلال علاقة ودية، وعُقدت بشأن ذلك اجتماعات عدة بين وزير الخارجية الفرنسي كريستيانو بينو (Cristiano Pino) ووزيرة خارجية دولة الاحتلال الإسرائيلي. (Golda Meir) غولدا مئير (Medzini: 2008: 281) وفي ذات السياق، نشرت صحيفة (The Daily lowan) الأمريكية تقريراً تحدثت فيه عن اجتماعٍ عاجلٍ عُقد ليلة الأربعاء الموافق ٢٧ فبراير ١٩٥٧م بواشنطن بين وزير الخارجية الأمريكي دالاس، ووزير الخارجية الفرنسي بينو، ووزيرة خارجية دولة الاحتلال مئير، والسفير الإسرائيلي

رؤية الاحتلال الإسرائيلي...

بواشنطن إيبان. وتحدث التقرير عن توصل المجتمعين لاتفاق– قالت بأن تفاصيله سرية[*]– حول انسحاب الاحتلال الإسرائيلي من شرم الشيخ وقطاع غزة، وأفادت الصحيفة الأمريكية– وفقاً لمصادرها– بأن دولة الاحتلال الإسرائيلي نالت موافقة دالاس وبينو على عدم عودة مصر لإدارة قطاع غزة، وعلى أن تستمر قوات الطوارئ الدولية متواجدة فيه لغاية التوصل لتسوية نهائية للنزاع مع مصر. (Iowan: 28/2/1957, p.1).

الإعلان الإسرائيلي بالموافقة على الانسحاب:

أعلنت وزيرة خارجية حكومة الاحتلال الإسرائيلية مئير في بيان تلته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد ظهيرة ١ مارس ١٩٥٧م عن قرار حكومتها بالموافقة على الانسحاب من شرم الشيخ وقطاع غزة، وقالت مئير في بيانها حول قطاع غزة:

تعلن حكومة إسرائيل أنها بصدد الانسحاب الكامل من قطاع غزة وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٢ فبراير١٩٥٦م، وعلى افتراض: "نشر قوات الطوارئ الدولية في قطاع غزة، وعلى أن تكون حصرية الإدارة العسكرية والمدنية للأمم المتحدة، وهي الجهة التي ستقوم بالوظائف التي حددها الأمين العام في (التقرير– الوثيقة APV/659 – بتاريخ ٢٢ فبراير ١٩٥٧)..."، وكذلك جاء في بيان مئير أن "إسرائيل ستحتفظ لنفسها [بما ادعته] بحق الدفاع عن حقوقها إذا عادت الظروف في قطاع غزة إلى ما كانت عليه من توتر. وبناءً على ذلك، تقترح [حكومة الاحتلال] عقد اجتماع على الفور بين رئيس الأركان الإسرائيلي، وقائد قوات الطوارئ الدولية لوضع ترتيبات تسلم الأمم المتحدة لمسؤولياتها في قطاع غزة..." (I.B.D.A.N.:1995: 477-478) (Medzini:2008:31)

أنهت مئير قراءة بيان حكومتها في الجمعية العامة للأمم المتحدة،، فتقدم بعدها مباشرة كابوت لودج (Cabot Lodge) ممثل الولايات المتحدة الأمريكية لقراءة بيان بلاده، ولعل أبرز ما جاء فيه:

---

[*] نظراً لما أخذ يتردد من أنباء داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة حول اتفاق سري أُبرم بين الولايات المتحدة وحكومة الاحتلال الإسرائيلية بشأن الانسحاب من قطاع غزة، عقد وزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دالاس صباح ١ مارس ١٩٥٧م – قبل قراءة غولدا مئير لبيان الانسحاب– اجتماعاً مع سفراء عدد من الدول العربية، وخلال الاجتماع أكد دالاس للسفراء العرب على أن لا اتفاق سري أبرم بين بلاده ودولة الاحتلال بشأن قطاع غزة، وأن أية خطوة يتم اتخاذها بشأن قطاع غزة، ينبغي أن تكون في إطار اتفاقية الهدنة الموقعة بين مصر وإسرائيل عام ١٩٤٩م. (F.R.U.S.:Vol.17, p.336)

أولاً: سعت الولايات المتحدة الأمريكية منذ بداية الأزمة إلى إيجاد حل قائم على أساس العدالة، ويأخذ في الاعتبار المصالح المشروعة لجميع الأطراف. لقد تم الطلب من حكومة الاحتلال الإسرائيلية بالانسحاب، ووجهة الولايات المتحدة كانت في حجب المساعدات عن إسرائيل إذا استمرت على موقفها بعدم الالتزام بذلك.

ثانياً: إن الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة في أعقاب نشوب الأعمال العدائية قبل أربعة أشهر على وشك أن تؤتي ثمارها، وترى الولايات المتحدة الأمريكية بوجوب تنفيذ الإجراءات التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة دون تأخير.

ثالثاً: فهمت الولايات المتحدة الأمريكية أن الانسحاب الإسرائيلي سيكون فوراً وغير مشروط، ووجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية تجاه قطاع غزة كوجهة نظر الأمين العام للأمم المتحدة من حيث كونها قانونية، وذات علاقة مباشرة باتفاقية هدنة عام ١٩٤٩م.

رابعاً: تثق الإدارة الأمريكية بأن مصر ستواصل العمل بنفس الروح البناءة التي أبدتها في الأسابيع الأخيرة الحاسمة من المباحثات (I.B.D.A.N.: 1995:482-481).

أعلنت حكومة الاحتلال الإسرائيلية موافقتها على الانسحاب الكامل من قطاع غزة، لكن بقيت مسألة إدارته مستقبلاً غير منسجمة مع الموقف الأمريكي، إذ وبناءً على ما جاء في البيانين– الإسرائيلي والأمريكي– يمكن ملاحظة ما يلي:

أولاً: استبعد البيان الإسرائيلي الذي تلته مئير أي دور مستقبلي لمصر تجاه قطاع غزة، في حين أكد البيان الأمريكي الذي تلاه لودج على وجوب التقيد باتفاقية رودس التي خولت مصر المسؤولية الإدارية على قطاع غزة.

ثانياً: افترض بيان مئير بأن حصرية إدارة قطاع غزة ستكون للأمم المتحدة، استناداً– بحسب بيانها– إلى تقرير هامرشولد الصادر بتاريخ ٢٢ فبراير ١٩٥٧م، رغم أن التقرير لم يأت فيه على ما يمكن فهمه استبعاداً لأي دور إداري مصري في قطاع غزة، ورغم أن هامرشولد أكد لسفير دولة الاحتلال بواشنطن (آبا إيبان) وبتاريخ ٢٥ فبراير ١٩٥٧م أن لمصر الحق في إدارة قطاع غزة بموجب اتفاقية هدنة عام ١٩٤٩م؛ وهذا ما أكد عليه كذلك بيان لودج.

ثالثاً: أشار بيان لودج لما أسماها (الروح البناءة لمصر في تعاملها مع المشكلة)، وهذا ربما يكون أمراً استفز حكومة الاحتلال، خصوصاً وأن بيان لودج لم يأت على أية إشادة– لا تصريحاً ولا إيحاءً– بحكومة الاحتلال؛ وكأن الإدارة الأمريكية حينها أرادت أن تقول لدولة الاحتلال بأن ما يعيق

التوصل لحالة من الهدوء في المنطقة العربية إنما يكمن في إصرارها على موقفها غير المتفق مع كل ما اشتمل عليه نص قرار الأمم المتحدة الصادر في ٢ نوفمبر ١٩٥٦م.

المباحثات الإسرائيلية الأمريكية حول بيان لودج:

وصفت غولدا مئير لحظة قراءة لودج لبيانه بأنها واحدة من أسوء لحظات حياتها، وكان من بين أبرز ما أغضبها كثيراً قول لودج في بيانه: "يتعين تحديد مستقبل قطاع غزة في إطار الهدنة الموقعة بين مصر وإسرائيل عام١٩٤٩م". ومما يعكس حالة غضب مئير من بيان لودج، اتهامها للسفير إيبان بأنه لم يكن يُتقن تقديم تقارير تفصيلية لمراحل مفاوضاته التي كان يجريها مع دالاس وهامرشولد. ولم ينتهِ سبب غضب مئير عند حد ما جاء في بيان لودج، بل وعندما علمت بأن الأمانة العامة للأمم المتحدة آخذة بالتباحث مع مصر حول ترتيبات إدارة قطاع غزة بعد أن يتم الانسحاب الإسرائيلي منه. (Medzini: 2008:282-285).

في ضوء ما جاء ببيان كابوت لودج (Cabot Lodge)، جرت مباحثات مطولة في واشنطن مساء ٢ مارس ١٩٥٧م بين وزير الخارجية الأمريكي دالاس، وممثل إسرائيل في الأمم المتحدة آبا إيبان (Abba Iban) الذي عبر عن استياء حكومته تجاه ما جاء في البيان الأمريكي، لأنه ربط أي دور وظيفي للأمم المتحدة في قطاع غزة بالموافقة المصرية. ورغم اعتراف إيبان بوجود جدل بين حكومته والإدارة الأمريكية حول تفسير اتفاقية هدنة عام ١٩٤٩م، إلا أنه أعرب عن قلقه لأن بيان لودج اعتبرها الأساس الذي ستُبنى عليه الترتيبات الخاصة بإدارة قطاع غزة، بعد أن تُنفذ قوات الاحتلال الإسرائيلية انسحابها منه. وحذر إيبان من إمكانية أن يُعرض بيان لودج كل ما تم إنجازه للخطر، ولهذا طالب بإصدار بيان عن الولايات المتحدة الأمريكية يفيد بأن الافتراضات والتوقعات التي وردت في بيان غولدا مئير بشأن قطاع غزة مشروعة، أو معقولة (F.R.U.S.:1990: 340- 341) .

رد دالاس على إيبان بأن بيان لودج جاء منسجماً مع ما تم نقاشه معه من قبل، وأكد على أن بلاده ستبذل كل ما في وسعها لاستمرار الأمم المتحدة في إدارة قطاع غزة، لكنها في الوقت نفسه لا تملك تقديم ضمانات بشأن ذلك (F.R.U.S.:1990 :340). وحول طلب إيبان صدور بيان أمريكي بخصوص توقعات حكومة الاحتلال الإسرائيلية وآمالها، فقد وجه الرئيس أيزنهاور رسالة لبن غوريون في ٢ مارس ١٩٥٧م، يُبدي له فيها تعاطفه مع مطالب حكومة الاحتلال، ويشير فيها إلى استمرار بلاده العمل على تحقيقها من خلال الأمم المتحدة. (F.R.U.S.: 1990 : 348).

ورداً على بيان لودج حول قطاع غزة، طلب بعض أعضاء في حكومة الاحتلال الإسرائيلية من بن غوريون التراجع عن قرار الانسحاب، وكذلك خرج مئات من الإسرائيليين بالقدس في مظاهرة رافضة لقرار الانسحاب، وعندما اعتلى بن غوريون منصة الكنيست (البرلمان) في ٥ مارس ١٩٥٧م لإلقاء كلمة له، أحدثت المعارضة لبعض الوقت ضجة كبيرة داخل الكنيست؛ وحين عاد الهدوء، أعلن في خطابه عن تحقيق الهدف من وراء العدوان على مصر وقطاع غزة، والمتمثل فيما أسماه إنقاذ دولة الاحتلال الإسرائيلي من خطر الهجوم العربي. وقال بن غوريون أيضاً: " أنا على دراية تامة بالأخطار والعيوب التي تنطوي عليها التسوية التي توصلنا لها... لقد أكد رئيس الولايات المتحدة الأمريكية على مسؤولية بلاده الأخلاقية تجاه إسرائيل... أنا لا أتردد في الطلب من أعضاء الكنيست قبول التسوية". (Iowan: 5/3/1957, 6/3/1957:1).

وافقت الكنيست (البرلمان) الإسرائيلي على قرار الانسحاب، وكرست حكومة الاحتلال الإسرائيلية جهودها بعد ذلك لمنع عودة الإدارة المصرية إلى قطاع غزة، حيث أكدت غولدا مئير في ٥ مارس ١٩٥٧م – قبيل بدء الانسحاب بيومين تقريباً– وخلال الاجتماع الذي عقدته بنيويورك مع هامرشولد على ذات الموقف الرافض لعودة الإدارة المصرية لقطاع غزة، وزعمت أن بيانها الذي تلته في الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١ مارس ١٩٥٧م تمت المصادقة عليه من قبل الجمعية العامة نفسها، وأنه لم يُكتب من قبل حكومتها، بل من قبل الدول التي استشارتهم؛ وأجابته مئير بنعم حين سألها هامرشولد إن كان دالاس يتفق معها على الموقف نفسه والرؤية من قطاع غزة. (F.R.U.S.:1990: 363)

جاء رد جون فوستر دالاس (John Foster Dallas) حاسماً وغير متأخرٍ تجاه ما زعمت به وقالته مئير لهامرشولد، حيث أرسل في ٦ مارس ١٩٥٧م برقية إلى لودج يقول له فيها: "من الحتمي أن تدخل مصر إلى قطاع غزة بطريقة أو بأخرى، وقد أوضحنا دائماً أن هذا هو اعتقادنا... ينبغي للأمين العام أن يتجاهل ما قالته له مئير بالأمس. يجب أن يذهب إلى الأمام... ينبغي للأمين العام أن ينسى ما جاء في مناقشاته مع مئير. يجب أن يعمل على إخراج القوات الإسرائيلية ثم قوات الأمم المتحدة [من قطاع غزة]، وينبغي عليه أن يعمل قدر استطاعته على تمركز قوات الطوارئ الدولية على جانبي خط الهدنة... ويجب على الأمين العام أن يضغط بقوة ويوضح للعالم كله رفض إسرائيل الموافقة على تمركز قوات الطوارئ الدولية على الجانب الإسرائيلي من خط الهدنة". (F.R.U.S.:1990: 369-370)

رؤية الاحتلال الإسرائيلي...

تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من انتزاع موافقة إسرائيلية على الانسحاب من قطاع غزة رغم التباين الذي ظهر في مضمون البيانيين: الإسرائيلي والأمريكي اللذين تُليا في الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١ مارس ١٩٥٧م. وبصرف النظر إن كان –أو لم يكن– قد تم التوصل لتفاهم سري بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية حول قطاع غزة، فإن أكثر ما كان يهم الإدارة الأمريكية أن تنسحب قوات الاحتلال الإسرائيلية فعلياً من قطاع غزة. ويبدو أن حكومة الاحتلال الإسرائيلية قد اقتنعت أن لا مناص أمامها سوى الانسحاب، على أن تستمر في معركتها السياسية لمرحلة ما بعد الانسحاب، خصوصاً مع عدم حسم خلافها القائم مع الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك الأمم المتحدة حول حق مصر في إدارة قطاع غزة وفقاً لما نصت عليه هدنة عام ١٩٤٩م برودس.

قطاع غزة بعد إتمام الانسحاب الإسرائيلي:

أكد الأمين العام للأمم المتحدة داغ هامرشولد (Dag Hammarskjöld) في تقريره الذي قدمه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٨ مارس ١٩٥٧على موقفه الداعي للالتزام الصارم باتفاقية هدنة رودس التي وُقعت بين مصر وإسرائيل في ٢٤ فبراير ١٩٤٩(I.B.A.N.:1995: 505) ، واستعرض هامرشولد في تقريره ما تم بتاريخ ١ مارس ١٩٥٧م من عقد اجتماع بمدينة اللد بين قائد القوات الدولية أديسون بيرنز (Edison Burns)، ورئيس هيئة أركان جيش الاحتلال الإسرائيلي موشي دايان (Moshe Dayan) للاتفاق على ترتيبات الانسحاب الإسرائيلي، ووفقاً لما جرى بينهما من اتفاق، تقرر انسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلية من شرم الشيخ في ٨ مارس ١٩٥٧م، أما قطاع غزة، فجاء في التقرير أن قوات الطواري الدولية دخلته خلال ساعات حظر التجول ليلة ٦/٧ مارس ١٩٥٧م، وأخلته قوات الاحتلال الإسرائيلي في الساعة ٤ ظهراً بتوقيت جرينتش من يوم ٧ مارس، عدا رفح التي انسحبوا منها بتاريخ ٨ مارس ١٩٥٧م (I.B.D.A.N.:1995: 503-504)

اضطربت الأوضاع الميدانية في قطاع غزة خلال اليوم التالي من انسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي، وحدثت اشتباكات بين المحتجين وقوة الأمم المتحدة، التي رفضت الاستجابة لمطالب السكان رفع العلم المصري إلى جانب علم الأمم المتحدة على مبنى السراي الحكومي بمدينة غزة. (سالم: ١٩٩٦: ٣١٠)، وعلى إثر ذلك قامت مصر بتحركين سريعين، الأول: الإعلان في ١١ مارس ١٩٥٧م عن قرار تعيين اللواء محمد حسن عبد اللطيف حاكماً عاماً لقطاع غزة، والثاني: تصعيد احتجاجاتها على الأمين العام للأمم المتحدة بسبب قيام عناصر من قوات الطوارئ الدولية

بإطلاق النار على السكان المؤيدين لمصر والمطالبين بعودتها لإدارة قطاع غزة (Iowan:12/3/1957: 1) ، وعلاوة على ذلك، عملت الجهات الرسمية المصرية على التواصل مع الزعماء المحليين الفلسطينيين بغية توجيههم، وتحديد ما ينبغي عليهم فعله لحين العودة الرسمية للإدارة المصرية، ومن ذلك مثلاً: عدم فتح المدارس الحكومية، وقيام مظاهرات سلمية دون التعرض لقوة الطوارئ الدولية. (يوميات الفرا، ٢٠١٢: ج٤: ٢٣٩– ٢٤٠).

انطلاقاً من رؤية الأمانة العامة للأمم المتحدة المنسجمة مع الموقف والرؤية الأمريكية، وغير المتفقة مع الرؤية الإسرائيلية، وبناءً على تعليمات هامرشولد، أعد قائد القوات الدولية الجنرال أديسون بيرنز (Edison Burns) في أواخر شهر مارس ١٩٥٧م مذكرة حول مهام قواته في قطاع غزة وحقوقها، وقد اشتملت المذكرة على اثنتي عشرة مادة، ولعل أبرز ما جاء فيها هو: أن تمنع مصر اللآجئين والمقيمين في قطاع غزة من التسلل(*) للأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٤٨م، وأن تُفعل قوات الطوارئ الدولية الأنظمة واللوائح المصرية التي تمنع التسلل عبر الحدود، وأن توافق مصر وإسرائيل على منح قوات الطوارئ الدولية سلطة إطلاق النار على المتسللين القادمين من أي اتجاه على جانبي حدود قطاع غزة. ونصت مذكرة بيرنز كذلك على تشكيل وحدة من الشرطة الفلسطينية، على أن تكون تحت مسؤولية السلطات المصرية، وأن يكون لقوات الطوارئ الدولية الحق بحجز المتسللين قبل تسليمهم للشرطة الفلسطينية التي بدورها تتخذ بحقهم الإجراءات القانونية المناسبة. وحول العلاقة بين قوات الطوارئ الدولية ووحدة الشرطة الفلسطينية، فقد نصت المذكرة على ضرورة أن يكون بينهما تعاون من خلال دوريات ليلية على الحدود، وأن تساهم الشرطة في حماية مقرات الأونروا عند حدوث اضطرابات، وفي حال عدم مقدرتها على ذلك، فعلى حاكم قطاع غزة تقديم المساعدة، وعلى مصر الالتزام بسداد مستحقات أية خسائر وأضرار قد تحدث (I.B.D.A.N.:1995: 537-539).

(*) حرص اللاجئون الفلسطينيون الذين لجأوا إلى قطاع غزة عام ١٩٤٨م بالبحث عن وسيلة تمكنهم من التواصل وعدم الانقطاع عن ماضيهم القريب، وكان الحل بالنسبة لهم في التسلل وعبور –كلما سمحت الفرصة– خط الهدنة الفاصل بين قطاع غزة، وبين أراضيهم التي اغتصبتها العصابات الصهيونية عام ١٩٤٨م(Masalha:1996: 55)، وعادة ما كان المتسللون يفعلون ذلك تحت جنح الظلام، كي يأخذوا بعض محاصيل أو بعض أنابيب مياه من مزارعهم. وكان من دأب جيش الاحتلالٍ أن يطلق النار على هؤلاء اللآجئين المتسللين إلى أراض كانت من قبل ملكاً لهم. (واين: ٢٠١٠: ١٢٨)

رؤية الاحتلال الإسرائيلي...

لم تكن مذكرة بيرنز وثيقة موقعة بين مصر وإسرائيل، بل قدمها هامرشولد للأطراف باعتبارها أمراً واقعاً لا مناص منه، خصوصاً مع حصوله على تعهد والتزام أخلاقي مصري بعدم دخول قوات عسكرية مصرية إلى قطاع غزة. (I.B.D.A.N.:1995 :583-584). وبرغم عدم إبداء حكومة الاحتلال الإسرائيلية موافقتها على مذكرة الجنرال بيرنز، فإن الخطوات المتخذة من قبل الأمم المتحدة في قطاع غزة سارت وفقها. وجاء في برقية سرية صدرت بتاريخ ٦ أبريل ١٩٥٧م عن ستيوارت– القنصل البريطاني في القدس– أن الجنرال بيرنز أبلغه بتسليم قوات الطوارئ الدولية الإدارة والأمن في قطاع غزة للسطات المصرية، لأنها– أي قوات الطوارئ– لم تكن مدعوة للقيام بمهام الإدارة المدنية، ولهذا لم يكن لديها ضابطٌ مكلفٌ بالأمور المدنية، ولا عناصر تتحدث اللغة العربية؛ وعلاوة على ذلك، لم يبدِ المسؤولون المحليون– الذين وصفهم بأنهم كانوا مهذبين في معاملتهم– استعدادهم للتعاون مع قواته في الشؤون الحكومية، كما وأشار بيرنز إلى عدم دخول أي جندي من الجيش المصري إلى قطاع غزة باستثناء الحاكم وموظفيه الضباط الذين يحتاجهم في عمله(*)، وبعض الموظفين الإداريين والمتخصصين بالاتصالات.

(I.B.D.A.N.:1995: 551-552,558)

موقف حكومة الاحتلال من الإجراءات المصرية:

رفضت حكومة الاحتلال الإسرائيلية بشدة ما تقوم به مصر من خطوات لاستعادة إدارة قطاع غزة، وأبدى بن غوريون في رسالته لأيزنهاور بتاريخ ١٣ مارس ١٩٥٧م، خشيته من عودة التوتر إلى منطقة الشرق الأوسط، إذا لم يتم استبعاد مصر عن إدارة قطاع غزة. وفي رده على رسالة بن غوريون قال الرئيس أيزنهاور في رسالته بتاريخ ١٥ مارس ١٩٥٧: "... أريدك أن تعرف بأننا نتابع التطورات الأخيرة بشأن قطاع غزة بقلق، ونعمل جاهدين حتى النهاية على تحقيق أهداف السلام... أنا متأكد من أنك توافق على أنه من الأهمية بمكان ممارسة جميع المعنيين أقصى درجات ضبط النفس، وتفادي أي عمل متسرع قد يؤدي لتدهور الحالة، ولخطر التراجع عن كل ما تم إنجازه من قبل...". (F.R.U.S.: 1990: 419).

(*) ذكرت وكالة التلغراف اليهودية الاخبارية (JIA) أن مصر أحاطت الأمم المتحدة علماً بتعيين الحاكم العام لقطاع غزة، وأن عدد من دخلوا قطاع غزة من الشرطة المصرية بلغ ٣٠٠ شرطي. (The Daily Iowan: 12/3/1957: p.1)

وفقاً لما جاء في رسالته لبن غوريون، لم يبدِ الرئيس الأمريكي أيزنهاور موقفاً رافضاً للإجراءات المصرية المُتخذة في قطاع غزة، ما يعني ضمنياً عدم اعتراضه عليها، والأهم من ذلك، أن أيزنهاور أكد في رسالته لبن غوريون على موقفه الرافض لأية خطوة عدائية قد تقوم بها إسرائيل ضد مصر، منعاً لتجدد التوتر بمنطقة الشرق الأوسط، خصوصاً وأن الولايات المتحدة الأمريكية حينها كانت تجهز "لإطلاق المرحلة النشطة من مبدأ أيزنهاور في الشرق الأوسط، سعياً لإقامة دفاعات اقتصادية وعسكرية ضد الشيوعية".

.(Iowan:13/3/1957:p.1)

لم يكن بإمكان إسرائيل تحمل تبعات القيام بعدوان جديد لإعادة احتلال قطاع غزة، ووفقاً لوزيرة الخارجية مئير، كانت الخشية بالنسبة لها تكمن من إمكانية فرض عزلة كاملة على دولة الاحتلال إن أقدمت على القيام وحدها بذلك. (Medzini: 2008:287). وأمام صعوبة قيامها وحدها بعمل عدواني ضد مصر، سلكت حكومة الاحتلال الإسرائيلية سبل العمل الدبلوماسي– كخيار ممكن حينها– لمواجهة إجراءات مصر المتلاحقة لاستعادة إدارة قطاع غزة، ففي ١٥ مارس ١٩٥٧م التقت غولدا مئير بهامرشولد ودالاس في واشنطن، وطلبت منهما بذل مزيد من الجهود الدبلوماسية لتسوية الأزمة القائمة مع مصر بخصوص قطاع غزة، وقبيل مغادرتها واشنطن قالت للصحفيين: "ما يحدث في غزة أمر مزعج للغاية بالنسبة لحكومتنا التي ستفعل كل ما يمكن فعله دبلوماسياً من أجل الوصول إلى حل إيجابي. إن ما يحدث في غزة جاء عكس ما كان من المفترض أن يحدث". .(lowan: 16/3/1957:1)

قدمت غولدا مئير شرحاً وتوضيحاً لما جرى من عمل دبلوماسي للفترة التي سبقت انسحاب الاحتلال الإسرائيلي من شرم الشيخ ومن قطاع غزة، وذلك حين خاطبت أعضاء الكنيست بتاريخ ٢ أبريل ١٩٥٧م، ومما جاء في كلمتها حول قطاع غزة:

"...الوضع أكثر تعقيداً ولا يزال دون حل، وتتبع الصعوبة بالنسبة لقطاع غزة من إصرار الدول على صحة اتفاقية الهدنة وتفسيرها القانوني الرسمي رغم إفراغ مصر لمحتواها على مدار السنين الماضية. إن القرار بشأن غزة كان أصعب قرار... وأُعرب عن خيبة أمل عميقة من الانطباع الذي أوجدته لدينا الولايات المتحدة الأمريكية التي على ما يبدو، لم تمارس نفوذها الكامل لمنع تدهور الوضع في غزة... إن الاختلاف بيننا في الرأي حول الجانب القانوني للمسألة بقيَ حتى اللحظة الأخيرة، لكن لم يكن بيننا اختلاف في الرأي حول الحالة التي كانت سائدة في قطاع غزة. نحن لا

نعيش في جزيرة منعزلة، وإنما في منطقة حساسة للغاية، ومهمة للمصالح العالمية التي هي في مركز الاهتمام كل يوم..." (I.F.R.:Vol.1-2).

أدى اضطرار انسحاب إسرائيل من قطاع غزة إلى إحداث حالة من الإحباط لدى الساسة الإسرائيليين، الذين كانوا قد تباهوا من قبل بما عدوه نصراً حققوه على مصر في ميدان المعركة (Fox: 1988:102)، ولعل هذا ما أظهرته غولدا مئير في كلمتها التي ألقتها أمام أعضاء الكنيست، وعبرت فيها عن امتعاضها الكبير من الموقف الأمريكي الذي لم يتجاوب مع الرؤية الإسرائيلية تجاه قطاع غزة، والذي ساهم في دفع حكومتها بالانسحاب منه، تماشياً مع الظروف الدولية، والمصلحة العالمية التي تطلبت خفض حالة التوتر بمنطقة الشرق الأوسط إلى أدنى مستوى لها.

تماشت دولة الاحتلال مع متطلبات الوضع الدولي حينئذ، وسحبت قواتها مضطرة من قطاع غزة، وسلكت سبل العمل السياسي كمحاولة لقطع الطريق على مصر التي كانت تسير باتجاه العودة لإدارة قطاع غزة، ففي ٥ أبريل ١٩٥٧م طلبت حكومة الاحتلال الإسرائيلية تدخل بريطانيا ودعمها لدى الأمم المتحدة ولدى الولايات المتحدة الأمريكية على ما يلي من مقترحات:

(I.B.D.A.N.:1995:587)

أولاً: أن تصدر الأمم المتحدة بياناً يفيد أنه لن يكون بوسعها الاحتفاظ بقوات الطوارئ الدولية في قطاع غزة إلا إذا كانت مسؤولة عن الأمن الداخلي فيه.

ثانياً: أن تعين الأمم المتحدة مفوضاً سامياً لرعاية الشؤن المدنية في قطاع غزة.

ثالثا: بناء سياج على طول الشريط الحدودي لقطاع غزة.

لم تتحمس الإدارة الأمريكية للمقترحات الإسرائيلية، ورأت وزارة الشؤون الخارجية البريطانية أن قوات الطوارئ الدولية غير مسؤولة عن الأمن الداخلي في قطاع غزة، وأن مذكرة قائد قوات الطوارئ الدولية الجنرال بيرنز قد حددت ما هو ضروري لغرض الأمن، ووفقاً لترتيبات قبلتها مصر، وقبلها الأمين العام للأمم المتحدة؛ وبالنسبة للمقترح الإسرائيلي بتعيين مفوض سام لإدارة شؤن قطاع غزة المدنية، فقد رحبت وزارة الشؤون الخارجية البريطانية بذلك، لكنها رأت أن هذا لن يكون محل ثناء هامرشولد وغالبية أعضاء الأمم المتحدة، خصوصاً وأن مصر قد عينت حاكماً مصرياً لقطاع غزة. ورأت وزارة الخارجية البريطانية أنها لا تستطيع تبني مقترح بناء سياج حدودي مع قطاع غزة، لأن

حكومة الاحتلال كانت ترفض إنشاؤه على جزء من الأراضي العربية الفلسطينية التي احتلتها عام ١٩٤٨م، والتي هي محاذية لقطاع غزة. (I.B.D.A.N.:1995:587-588)

في الوقت الذي كانت تحاول فيه حكومة الاحتلال الإسرائيلية إعاقة عودة مصر لإدارة قطاع غزة، قام نائب الحاكم العام لقطاع غزة القائمقام عادل الحفني بتاريخ ١٤ أبريل ١٩٥٧م، وفي احتفال شعبي كبير، برفع العلم المصري على السراي الحكومي بمدينة غزة، وذلك بعد مغادرة قوات الطوارئ الدولية. (يوميات الفرا: ٢٠١٢م: ج٤: ٢٥٤)، ما يعني بأن مصر مضت في خطواتها، واستعادت فعلياً إدارة قطاع غزة، دون اكتراث بغضب ورفض حكومة الاحتلال الإسرائيلية، مستندة في ذلك على قانونية موقفها، وعلى تأييد الأمم المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية التي رأت في ذلك ضرورة ملحة تقتضيها مصلحتها ومصلحة حلفائها الغربيين (بريطانيا وفرنسا).

خاتمة:

بررت إسرائيل احتلالها لقطاع غزة عام ١٩٥٧م بذرائع عدة، هي: خرق مصر لاتفاقية هدنة رودس الموقعة معها عام ١٩٤٩م، لأنها- أي مصر- كانت تدعم العمليات الفدائية المنطلقة من قطاع غزة صوب أراضي فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨م، وكذلك بذريعة توفير الأمن لمستوطنيها، ومعالجة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة، وبادعاء إنساني يتعلق بالعمل على تحسين الأوضاع الاقتصادية والمعيشية الصعبة لسكان قطاع غزة. وبناءً على ذلك، وانطلاقاً من تشكيكها في قدرة الأمم المتحدة بمعالجة المشاكل الأمنية التي سببها لها قطاع غزة، قدمت حكومة الاحتلال الإسرائيلية للأمم المتحدة وللولايات المتحدة الأمريكية رؤيتها الرسمية لإدارة قطاع غزة في مذكرتي ٢٣ يناير ١٩٥٧، و١٥ فبراير ١٩٥٧، اللتين عكستا رفضاً تجاه عودته إدارياً لمصر، وعكستا تمسكاً من طرفها باستمرار احتلاله وإدارته على أساس إدارة مدنية إسرائيلية لا عسكرية.

ورغم محاولاتها الاستمرار في احتلال قطاع غزة، فقد وجدت حكومة الاحتلال الإسرائيلية نفسها مضطرة للموافقة على الانسحاب منه، على افتراض منها بأنه سيُدار من قبل الأمم المتحدة لا من قبل مصر التي عادت مرة أخرى لتتولى مسؤوليته الإدارية. ولعل الذي اضطر حكومة الاحتلال الإسرائيلية للتراجع عن مخططها التوسعي تجاه قطاع غزة، هو ربط مصر إزالة عقبات المرور في قناة السويس بالانسحاب الإسرائيلي غير المشروط من المنطقتين معاً: شرم الشيخ وقطاع غزة، وهذا مما شكل عامل ضغط دولي على إسرائيل لثنيها عن استمرار احتلالها لقطاع غزة؛ كما وكان للأمين العام للأمم المتحدة داغ هامرشولد دوره ومساعيه في ذلك، حيث رفض التماهي مع

رؤية الاحتلال الإسرائيلي...

المقترحات الإسرائيلية، ومع محاولات تأجيل النقاش حول مشكلة احتلال إسرائيل لقطاع غزة عام ١٩٥٦م، وطالب هامرشولد بوجوب الامتثال للقرارات الدولية ذات الصلة بأزمة العدوان الثلاثي، وأكد على وجوب تقيد دولة الاحتلال الإسرائيلية بما نصت عليه اتفاقية هدنة عام ١٩٤٩م الموقعة بجزيرة رودس، والتي منحت مصر حق إدارة قطاع غزة.

وما كان ليثمر الجهد الدؤوب الذي بذله داغ هامرشولد عن شيء، لولا الدور المحوري للإدارة الأمريكية فترة الرئيس دوايت أيزنهاور، حين مارست ضغوطاً كبيرة على حكومة الاحتلال الإسرائيلية لإلزامها بالانسحاب من قطاع غزة، رغم اعترافها– أي الإدارة الأمريكية– الصريح بما كان يسببه قطاع غزة من مشاكل أمنية لإسرائيل خلال الفترة التي سبقت عام ١٩٥٦م، ورغم اعترافها أن مشكلته أكثر تعقيداً من مشكلة الاحتلال الإسرائيلي لشرم الشيخ. ومن الجدير ذكره هنا، أن الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكية على إسرائيل لم تكن تعني أن تغيراً قد طرأ على سياستها الداعمة لها، وإنما الأمر ارتبط وقتها بسياسة الاحتواء والتقارب التي انتهجتها إدارة الرئيس الأمريكي أيزنهاور تجاه دول المنطقة العربية، كوسيلة لفرض نفوذها، وملء الفراغ الذي تركته القوتان: بريطانيا وفرنسا، ولقطع الطريق على الاتحاد السوفيتي الذي كان يريد هو كذلك فرض نفوذه وهيمنته على منطقة الشرق الأوسط.

مصادر الدراسة ومراجعها:

أولاً– وثائق منشورة باللغة الإنجليزية:

(أ) الوثائق البريطانية:

Israel Boundary Disputes With Arab Neighbours 1946-1964, Volume 9: 1956- 1957, Prepare: Toye,Patricia & Seay,Angela, Pear Tree Press Ltd, Stevenage Herts, London, 1995:

- Telegram from Foreign Office to Tel Aviv,No.729, 8 Nov. 1956. & Telegram No.1262, 15 Nov. 1956.

- Report, Chancery, Tel Aviv to Levant Department, Foreign Office, 20 Dec. 1956.

- Report, Sir J. Nicholls, Tel Aviv to S. Lioyd, Foreign Office, 13 Dec. 1956.

- Report, Sir H. Caccia, Washington to Mr. A. Ross, Foreign Office, 5 Jan. 1957 & Report 10 Jan. 1957.

- Telegram from Sir J. Nicholls, Tel Aviv to Foreign Office, No 17, 7 Jan. 1957.

- Telegram from Sir P. Dixon, United Kingdom Delegation to the United Nations, New York to Foreign Office, No.112, 11 Jan. 1957 & No.151, 15 Jan. 1957 & No. 234, 21 Jan 1957. & No.285, 25 Jan. 1957. & No.285, 25 Jan. 1957 & No.310, 28 Jan. 1957 & No.328, 12 Feb. 1957 & No. 670, 23 Feb. 1957 & No. 698, 26 Feb. 1957 & No. 731, 2 March 1957 & No.806, 9 March 1957 & No. 899, 29 March 1957 & No. 890, 29 March 1957,

- Telegram No. 384, from Sir H. Caccia, Washington to Foreign Office, 18 Feb. 1957 & No. 387, 19 Feb. 1957 & No. 434, 23 Feb. 1957.

- Aide-memoire, Embassy of Israel, Washington, DC, 15 Feb.

1957.

- Telegram No.77, from Mr A. Stewart, Jerusalem to Foreign Office, 6 April 1957.

- Telegram No.1677, from foreign office to Washington, 9 April 1957. & No.860, from Washington to foreign office, 11 April 1957.

(ب) الوثائق الأمريكية المنشورة:

Foreign Relations of the United States, 1955–1957, Arab-Israeli Dispute, 1957, Volume XVII, Editor: Noring, Nina J. & Glennon, John P., United States Government Printing Office, Washington, 1990:
- Telegram From the Embassy in Israel to the Department of State, Tel Aviv, Dec. 31, 1956—3 p.m. & Telegram on 14 Feb., 1957—7 p.m. & Telegram on 18 Feb., 1957—5 p.m. & Telegram on 22 Feb., 1957
- Telegram From the Department of State to the Embassy in Israel Washington, 5 Jan., 1957—10:24 a.m

- Telegram From the Mission at the United Nations to the Department of State, New York, 11 Feb., 1957—10 p.m. & Telegram on 8 Jan., 1957—2 p.m. & Telegram on 5 March 1957.
- Message From Prime Minister Ben Gurion to President Eisenhower, Jerusalem, 8 Feb. 8, 1957. & Message From President Eisenhower to Prime Minister Ben Gurion, Washington, 3 Feb. 1957. & Message From President Eisenhower to Prime Minister Ben Gurion, Washington, 20 Feb., 1957 & another Massage from Eisenhower on 14 March 1957.
- Aide-Mémoire From the Department of State to the Israeli Embassy Washington, 11 Feb., 1957 & The Israeli Aide-Memoire Of 15 Feb., 1957
- Memorandum of a Conversation, Department of State, Washington, 12 Feb., 1957 & on 2 March, 1957, 2:25 p.m
-. Memorandum of a Conversation, Secretary Dulles' Residence, Washington, February 24, 1957, 3:30 p.m.
- Notes on statements made by Secretary Dulles to Ambassador Lodge, ٦March 6, 1957.

ثانياً- مراجع باللغة العربية:

١- أحمد، محمد عبد الوهاب سيد، ٢٠٠٧: العلاقات المصرية الأمريكية من التقارب إلى التباعد ١٩٥٢-١٩٥٨، دار الشروق، القاهرة.

٢- أمان، حلمي عبد الله، ١٩٩١: نبذة موجزة عن قطاع غزة اليوم، في كتاب: مصطفى مراد الدباغ، بلادنا فلسطين، ج١، ق٢، ص ص ٣٠٧-٣١٣، دار الهدى، كفر قرع/فلسطين المحتلة.

٣- الدباغ، مصطفى مراد، ١٩٩١: بلادنا فلسطين، ج١،ق٢، دار الهدى، كفر قرع /فلسطين المحتلة.

٤- الريدي، عبد الرءوف، ٢٠١١: رحلة العمر، دار نهضة مصر، القاهرة.

٥- الشرع، صادق، ١٩٩٧: حروبنا مع إسرائيل ١٩٤٧-١٩٧٣ معارك خاسرة وانتصارات ضائعة، دار الشروق، القاهرة.

٦- المبيض، سليم (إعداد)، ٢٠١٢: يوميات المجاهد عبد الرحمن محمد الفرا، ج٣، ج٤، د. د. ن، غزة- فلسطين.

٧- رشيد، هارون هاشم، د. ت. ن: قصة مدينة غزة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم/ دائرة الثقافة بمنظمة التحرير الفلسطينية، بيروت.

٨- سالم، لطيفة محمد، ١٩٩٦: أزمة السويس ١٩٥٤-١٩٥٧ جذور وأحداث ونتائج، مكتبة مدبولي، القاهرة.
٩- سيد أحمد، رفعت، ١٩٩٣: قصة جمال عبد الناصر من الميلاد إلى الموت، دار الهدى، القاهرة.
١٠- شلبي، السيد أمين، ١٩٩٩: داج هامرشولد حياته وفكره، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
١١- عبد الحميد، محمد كمال، ١٩٦٤: معركة سيناء وقناة السويس، المؤسسة المصرية للتأليف والأنباء والنشر، القاهرة.
١٢- مالك، عادل، ٢٠١٢: من رودس إلى جنيف- فلسطين من الضياع إلى الربيع العربي، دار النهضة العربية، بيروت.
١٣-متولي، محمود، ١٩٧٤: اتفاقية رودس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
١٤- مصطفى، أحمد عبد الرحيم، ١٩٧٨: الولايات المتحدة والمشرق العربي، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
١٥- نيف، دونالد، ٢٠١٥: عاصفة على السويس ١٩٥٦- أيزنهاور يأخذ أمريكا إلى الشرق الأوسط، ترجمة: عبد الرءوف أحمد عمرو، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة.
١٦- هيكل، محمد حسنين، ١٩٨٢: قصة السويس (آخر المعارك في عصر العمالقة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت.
١٧-واين، ويلتون، ٢٠١٠: عبد الناصر قصة البحث عن الكرامة، مكتبة مدبولي، القاهرة.

ثالثاً- مراجع باللغة الانجليزية:

1- Israel's Foreign Relations: 1976, Selected Documents, VoL. 1-2 , 1947-1974, Editor: Meron Medzini, Chairman of Editorial Board: Chaim Yahil, Ministry for Foreign Affairs, Jerusalem.
2- McDermott, Rose, 2001: Risk-taking in international politics: Prospect theory in American foreign policy, U.S.A., University of Michigan Press.
3- Medzini, Meron,2008: Golda: Biyografyah politit, Yediot Ahronot Sifrei Hemed, Tel-Aviv.

4- Yearbook of the United Nations1956: 1957, Department of public .information United Nations, New York.

دراسات أكاديمية باللغة العربية:

١- الأسطل، عواد: الوضع القانوني لقطاع غزة تحت الإدارة المصرية، شؤون فلسطينية، ع١٦٨-١٦٩، مارس/ أبريل ١٩٨٧، مركز الأبحاث بمنظمة التحرير الفلسطينية، بيروت: ٣-٢٧..

دراسات أكاديمية باللغة الانجليزية:

1- Fox, Moshe, 1988: Backing "Good Guys": American Government policy, "Jewish Influence " & the Sinai Campaign of 1956, American Jewish Archives, Vol.40, No.1: 83-109.
2- Khouri, Fred J.1966: The Policy of Retaliation in Arab-Israeli Relations, Middle East Journal ,Vol. 20, No.4, Middle East Institute, U.S.A: 435-455.
3- Little, Douglas,1993: The Making of a Special Relationship: The United State and Israel, 1957-68, International Journal of Middle East Studies, Vol.25, No.4, Cambridge University Press: 563-585.
4- Masalha, Nur,1996: The 1956-57 Occupation of the Gaza Strip: Israeli Proposals to Resettle The Palestinian Refugees, British Journal Of Middle Eastern Studies, Vol.23, No.1: 55-68.
5- Siniver, Asaf, 2015: Abba Eban & the Development of American- Israeli Relations, 1950-59, Diplomacy & Statecraft, Vol.26, Issue 1, Taylor & Francis Group, England: 65-83.

صحف أجنبية:

1- The Daily Iowan, U.S.A. : Feb. & March,1957.

مواقع إلكترونية رسمية:

- Israel's Foreign Relations .(https://bit.ly/2I4ksz7)